



PROVISIONAL

A/35/PV.61
17 November 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الخميس ، ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد فنون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

شم : السيد ماشيجيـدز (زامبيا)
(نائب الرئيس)

— انتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيسية [١٥] : (تابع)

(أ) انتخاب عضو فير دائم لمجلس الأمن

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] : (تابع)

(أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية

(ج) تقارير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على ادخالها على

نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٥مواصلة نظر البند ١٥ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيسية :

(أ) انتخاب خمسة أعضاء فير دائمين لمجلس الأمن

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اود أن أذكر السادة الاعضاء ببيان ممثل كوستاريكا

في الجلسة العامة التاسعة والخمسين للجمعية العامة صباح أمس .

وسوف نجرى الآن الاقتراع الثالث، والعشرين لانتخاب عضو فير دائم لمجلس الأمن . وبما أن

نتيجة الاقتراع الثالث المقيد الذي اجرى في (١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠) كانت فير حاسمة ،

فسوف نشرع في اجراء اقتراع فير مقيد طبقا لأحكام النظام الداخلي .

وفي هذا الاقتراع فير المقيد ، يمكن لأي عضو من المجموعة بـ - دول امريكا اللاتينية - ان

يتقدم للترشيح ، باستثناء جامايكا التي انتهت مدة عضويتها ، وبالتالي ليست صالحة لاعادة انتخابها

فورا ، والمكسيك التي لم تنته بعد مدة عضويتها في المجلس .

سيجرى الآن توزيع بطاقات الاقتراع ، وأود أن اذكر المندوبين بكتابة اسم بلد واحد ، وان

بطاقات الاقتراع التي تحمل أكثر من اسم سوف تعد باطلة .

بدعوة من الرئيس تولى السيد اديمي (نيحيريا) والسيد تينكا (رومانيا) والسيد جاسوداسن

(سنشافورة) فرز الأصوات .

أجرى تصويت بالاقتراع السري

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اقترح الآن ايقاف الجلسة الى أن يتم فرز الأصوات.

أوقفت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان نتيجة التصويت لانتخاب عضو غير دائم لمجلس

الأمن هي كما يلي :

١٤٠	: عدد بطاقات الاقتراع
لا شيء	: عدد البطاقات الباطلة
١٤٠	: عدد البطاقات الصحيحة
٥	: الممتنعون عن التصويت
١٣٥	: عدد الذين أدلوا بأصواتهم
٩٠	: الأغلبية المطلوبة

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

١١١	بنما
١٦	كوستاريكا
٢	كوبا
١	بوليفيا
١	كولومبيا
١	هندوراس
١	نيكاراغوا
١	بيرو
١	سورينام

حيث أن بنما حصلت على أغلبية الثلثين المطلوبة ، فلقد انتخبت عضوا غير دائم لمجلس

الأمن لمدة سنتين تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أهنيء بنما ومرة أخرى أهنيء الدول الأخرى التي

انتخبت كأعضاء غير دائمين لمجلس الأمن .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة كي ، أشكر السادة الذين قاموا بفرز الأصوات لمعاونتهم في

عملية الانتخاب .

لقد طلب السيد ممثل بنما الكلمة حتى يلقي ببيان وان أعطيه الكلمة .

السيد اليوكا (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : هناك في حياة الشعوب لحظات تاريخية

تبقى خالدة في سجلات التاريخ كمصدر افتخار يجسد في تاريخهم الوطني . ان انتخاب بنما في

مجلس الأمن كممثل لأمريكا اللاتينية هو واحد من تلك الأحداث التي تبقى خالدة في التاريخ ، وسوف

تتجاوب معه أمة بنما باحساس كبير بالشرف والمسؤولية .

وبالنظر الى طابع بنما التقدمي والديناميكي والمستقل وغير المنحاز فانها في سياستها

الوطنية تريد بانتخابها في مجلس الأمن أن تتبع كل ما من شأنه أن يؤدي الى خدمة مصالح امريكا

اللاتينية والعالم الثالث .

وأعتقد أنني أستطيع بمقتضى الواجبات التي عهدت الي بها بلادى أن أعبر عن عميق شكر

شعب بنما لكل من أيديونا باستخدام قوة أصواتهم حتى أصبحت بنما مرة أخرى عضوا في مجلس الأمن .

ولكن بالتعبير عن امتناننا لهذه الجمعية ، فان وفد بلادى يريد باسم حكومة وشعب بنما

أن يحيي هذه اللفتة النبيلة من جانب جمهورية كوستاريكا الشقيقة والذي جعل من الممكن التوصل

الى حل سريع لعملية الانتخاب ، وممكن من انتخاب بنما .

ما من أحد يستطيع أن يعبر عن مشاعر بنما ازاء كوستاريكا أكثر من رئيس بنما نفسه الدكتور

ارستيدس رويو الذي عبر في برقية أرسلها اليوم الى رئيس كوستاريكا السيد ليسنسياد وريد ريفندو

كارازو :

” ان ذلك الموقف الكريم المتمثل في سحب كوستاريكا لترشيحها لمجلس الأمن ،

والذى كان من نتيجته اليوم انتخاب بنما في هذا الجهاز السياسي الرفيع للأمم المتحدة

لهو أمر يدعو للتعبير عن امتنان حكومة وشعب بنما ” .

ثم يواصل رويو قوله :

" انه انطلاقا من نفس المشاعر النبيلة التي دعتكم للقيام بهذا الموقف النبيل ، فاننا نود أن نؤكد لكم أن ممثلنا في المجلس سوف يخدم مصالح بنما وكوستاريكا وكذلك مصالح امريكا اللاتينية والعالم الثالث بأكمله . وبهذه النتيجة فان بنما سوف تبقى على تشاورها المستمر مع مختلف الحكومات ، وعلى الأخص معكم لأنكم دولة مجاورة ، وأنتم صديق مخلص لبلادي . وتمثل كوستاريكا منذ زمن بعيد مثلا يحتذى به بالنسبة للمدنية والحرية والديمقراطية وبفضل كل هذا يمكن لكوستاريكا وقادتها أن يكونوا متأكدين من أنه لا يمكن لأى شيء أن ينال من الاعجاب والاحترام الذي يتمتعون به من قبل شعوب العالم المثلثة في الأمم المتحدة " .

ان هذه الرسالة التي اقتبست منها توا تعبر بصدق عن مشاعر بنما ازاء شعب كوستاريكا فهم جيراننا على نفس الخليج ويطلون معنا على الباسفيكي والكاربيبي . ان شعب كوستاريكا وشعب بنما كانا يسيران معا جنبا الى جنب في الماضي وسوف يواصلان هذه المسيرة في المستقبل . وفي الحقيقة فانه لا يفصلنا شيء ، فاتحادنا الجغرافي هو تعبير عن الحقيقة . ان كل الظروف التاريخية تدعونا الى أن نعمل سويا لخدمة مصالح شعوبنا ونحن ننتهج سياسة واحدة ترمي الى تحقيق العدالة والتقدم .

وفي النهاية ، فانني أود أن أشكر مرة أخرى باسم بنما كل الممثلين الذين صوتوا لصالحنا . وانني أعدكم بأن بلدنا في مساعيه في مجلس الأمن سوف يحترم أهداف الأمم المتحدة ، وكذلك تطلعات شعوب امريكا اللاتينية والعالم في جو من السلم والتسامح والتعايش وحسن الجوار وهذا الأمر سوف يتيح للأمم المتحدة أن تواجه المشاكل الكبرى لمنطقتنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من دراسة البند ١٥ (أ)

من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/35/22 و Add.1-3) ؛

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية
(A/35/36) ؛

(ج) تقارير الأمين العام (A/35/358 و A/35/509) .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان النضال ضد آخر بقايا الاستعمار ، وضد جميع أشكال ومظاهر العنصرية ، وضد القمع العنصرى ، وضد التفرقة العنصرية - التى تمارسها جنوب افريقيا - التى تعتبر واحدة من أبشع الجرائم ، وأكثرها انتهاكا لحقوق الانسان الأساسية فى العالم اليوم . لقد بقي هذا النضال دوما فى مقدمة اهتمامات الأمم المتحدة . ورغم جهود أغلبية أعضاء هذا المحفل العالمى ، التى تنعكس فى قائمة لمويلة من القرارات التى اعتمدت فى محافل مختلفة لهذه المنظمة ، ورغم النداءات التى وجهها العالم الديمقراطى بأكمله ، فإن نظام بريتوريا استمر يتجاهل الرأى العام العالمى ويهزأ به ، بينما يعمل فى اصرار على استكمال ودعم هذا النظام البغيض . ان امكانياته الحديثة بأكملها ، التى يتم بناؤها عن طريق زيادة استغلال الشعب الافريقى ، وضعت كلها فى خدمة أكثر النظم العنصرية رجعية .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تقدر تمام التقدير الجهود الدائبة التى تبذلها الأمم المتحدة فى مجال النضال ضد الممارسات المخزية للعنصرين فى جنوب افريقيا . وبالنسبة الى الأمم المتحدة ، كما هو معروف ، ورغم تلك الاستثناءات التى لقيت شجبا دائما ، فإن المجتمع الدولى بأسره قد اتحد فيها للاعلان عن أن الفصل العنصرى يعد جريمة ضد الانسانية . اننا على قناعة بأن الأمم المتحدة هى أنسب محفل يمكن فيه للبشر أن يخوضوا نضالا لا يكل على نطاق عالمى ضد الفصل العنصرى والقمع العنصرى الى حين تحقيق النصر النهائى . اننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه رغم الصعوبات والتعقيدات والطبيعة طويلة الأجل للنضال المشترك ، ورغم العقبات التى تصنعها الرجعية البشعة ، ورغم جميع المناورات الجديدة التى يقوم بها العنصريون فى بريتوريا وهماتهم ،

فانه سوف يأتي اليوم الذي تحتفل به الأمم المتحدة هنا ، بنهاية ظاهرة الفصل العنصرى وجميع الآثار المصاحبة له والقضاء عليه الى غير رجعة . وأن تحتفل كذلك بازالة التمييز العنصرى الذى يمارسه زعماء جنوب افريقيا باعتباره من أبشع أشكال الاستغلال الرأسمالي ، من على وجه الأرض ، وبذلك يتم القضاء النهائى عليه من جذوره والى غير رجعة . اننا على اقتناع بأنه انطلاقا من المبادئ الأساسية لميثاق المنظمة ، والقرارات التي اعتمدها ، والمسؤولية المشتركة التي نتحملها قبل الأجيال المقبلة ، سوف نجاهد من أجل تحقيق هذا الهدف .

ان موقف جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بشأن هذه القضية معروف للجميع . واليوم ، وكما فعلنا في الماضي ، فاننا نشجب السياسات العنصرية . لقد أوقفت تشيكوسلوفاكيا علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع نظام جنوب افريقيا . كما أننا قطعنا الاتصالات مع جنوب افريقيا ، كذلك فاننا ننتهج سياسة مقاطعة جنوب افريقيا بصفة دائمة . وتمشيا مع الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ ، فاننا نرفض المحاولات التي تصف سياسة الفصل العنصرى باعتبارها من الشؤون الداخلية لجنوب افريقيا . اننا نرى انتهاك الحقوق التي تم الاتفاق عليها ضد جنوب افريقيا يشكل عملا عدوانيا ضد الأمم المتحدة . اننا ندين حكومة جنوب افريقيا لاعمالها العدوانية المتصاعدة والمستمرة ضد الدول المجاورة المستقلة . كما أننا نرحب بسبب حقيقة أن اقليم ناميبيا ، الذى لا زال محتلا من قبل جنوب افريقيا بطريقة غير شرعية ، يستغل في القيام بتلك العمليات .

وتمشيا مع المبادئ والخطوط العريضة الأساسية للسياسة الخارجية لتشيكوسلوفاكيا ، والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، فاننا على علم تام بواجبنا في الكفاح ضد جوهر ومظاهر سياسات جنوب افريقيا ، ونحن نحاول جاهد من أجل ازالة هذه الوصمة من وجه كوكبنا .

وفي المستقبل أيضا ، سوف تدعم جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بطريقة حاسمة جميع الخطوات والتدابير التي تتخذها الأمم المتحدة ، وجميع محافلها ، وكذلك جميع المنظمات الأخرى ، الأمر الذى سوف يعجل بسقوط الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى في جنوب افريقيا . اننا نضم صوتنا الى المطالب العادلة للأغلبية الساحقة لدول العالم من أجل دعم التدابير ضد حكومة بريتوريا

العنصرية ، لاسيما فيما يتعلق بوقف الاستثمارات الرأسمالية وجميع أشكال الائتمان والقروض ، وفرض حظر شامل على تصدير البترول الى جنوب افريقيا ، وكذلك التدابير الأخرى المتخذة لهذا الغرض في المجالات السياسية ، والاقتصادية والعسكرية ، وأخيرا ، وليس آخرا ، في المجال النووي . ان تشيكوسلوفاكيا ترى أن الموقف الراهن في الجنوب الافريقي يدعو الى تطبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا بحدها الاقصى الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

اننا نشارك تماما الرأي القائل بأن سياسات جنوب افريقيا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدولي . ان هذا الموقف الذي نتخذه قد تأكد تماما عن طريق محاولات جنوب افريقيا للحصول على أسلحة نووية لقواتها المسلحة ، مهددة بذلك أمن المنطقة بأسرها .

وبالتالي فان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية سوف تواصل تقديم تأييدها التام لنضال التحرير القومي لجميع شعوب الجنوب الافريقي . وعن طريق المنظمات الحكومية وفيير الحكومية، وكذلك عن طريق المنظمات الدولية ، سوف نواصل في المستقبل تقديم التأييد السياسي والمعنوي والمساعدة المادية لحركات التحرير القومية ، بما في ذلك الاشتراك في تدريب الكادرات الخاصة بها .

ورقم جميع الجهود التي تبذلها منظماتنا والمجتمع الدولي التقدمي بأكمله ، فان النظام القائم بجميع نواحيه على مبادئ العنصرية الوحشية ، ذلك النظام الذي يفرض على الأقلية الساحقة من سكان جنوب افريقيا دور الرق الحديث ، لا يزال قائما . وكما لوحظ في مجلة " دى ايكونومست " في عددها الصادر في ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، فان حوالي ٢٠٠٠ قانون ومرسوم قد اعتمدت من أجل قيام هذا النظام ، من بينها ٣٥٣ مرسوما برلمانيا خاصا تتعلق بالسكان الافريقيين الذين حسب علمنا ، لم يشتركوا في اعتمادها .

ووفقا " لليواس نيوز وورد ريبورت " بتاريخ ٩ حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، فان حوالي ٣٠٠٠٠٠ افريقي يقيمون في المعتقلات كل عام نظرا لخرق ما يطلق عليه قوانين الرقابة على حركات السكان . والسبب في بقاء هذا النظام هو أن الجهود الكبيرة التي تبذل على نطاق عالمي من أجل القضاء عليه تواجه مقاومة وحشية من جانب ممثلي الأقلية البيضاء لجنوب افريقيا ، وكذلك من جانب الاتجاهات السلبية المترددة والمتهاونة ومن جانب المواقف الرجعية لحكومات القليل من البلدان الغربية الكبرى . ان الدوائر الاحتكارية لهذه البلدان تواصل تعاونها مع حكومة بوثا بفضية دعمها واستخدام الجنوب الافريقي بأكمله بجميع نواحي سياسته وبجميع موارده الطبيعية لخدمة أهدافها السياسية العالمية ومصالحها الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية . وبفضل المساعدات الشاملة التي تقدمها الشركات الاحتكارية عبر الوطنية ، فان جنوب افريقيا استطاعت أن تبني هذه الامكانيات الصناعية والعسكرية التي تشكل خطرا دائما على السلم . ووفقا للبيانات المنشورة في " ستراتيجيك ريفيو " التي يصدرها معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة بريتوريا - في عددها الصادر في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ في الصفحة ١٩ ، فان النفقات التي يصرفها نظام بريتوريا على الأسلحة قد ازدادت عشرة أمثال خلال العشرة الأعوام الماضية .

ورقم البيانات التي تشجب نظام الفصل العنصري واحتلال ناميبيا من جانب جنوب افريقيا ومع

كثرتها في الغرب ، إلا أن البلدان الغربية الكبرى تحاول دعم الوضع الراهن للأمر في مناقشة الجنوب الأفريقي . أنها لا تفتأ تدعم وتمزز جميع عناصر نظام بريتوريا ، مع إيلاء اهتمام خاص للقوات العسكرية وقوات الشرطة . أنها تواصل تعاونها الاقتصادي المشركم أنها تستفيد أكبر استفادة ممكنة من حقيقة أن مصير نظام بريتوريا العنصرى يعتمد على تأييدها .

ان الأقلية البيضاء وحدها والحزب القومى وحلفاءه فى الداخل ، لن يستطيعوا الحفاظ على السلطة نظرا لمقاومة الأقلية الأفريقية ومنظمات التحرير القومية والقوى الديمقراطية فى العالم . ان علاقة القوى المتفيرة فى العالم وكذلك القوى الداخلية المتزايدة ، تحاول القضاء على العنصرية وتدفع الى سياسات تتسم بعدوانية أكبر من جانب جنوب أفريقيا . ان الظروف الداخلية المتدهورة وكذلك الظروف الخارجية لاستمرار نظام الفصل العنصرى ، هي السبب فى اخفاق ما يالوق عليه البانتوستانات وانشاء ما يالوق عليه المعايير القانونية الأكثر ديمقراطية .

ان الزعماء العنصرين لا يقللون فى جهودهم اليائسة من أجل الحفاظ على مكاسبهم . انهم لا يتقهقرون ؛ ولكنهم يغيرون تكتيكاتهم . انهم يحاولون أن يعدلوا وأن يعوضوا من تلك النكسات السياسية المتزايدة التي يواجهونها ، وذلك عن طريق قمع تلك الدافرة لنضال التحرير القومى وقوته الاجتماعية الجارفة ، بغية حل مشكلة الجنوب الأفريقي على أساس الاستعمار الجديد . ان العنصرية مصممة على الدفاع عن مواقفها بأى ثمن . ان أفكار النظام العنصرى الحاكم قد وضعت فى مقابلة مع رئيس الوزراء بوثا لأحد محرري مجلة " تايم ماجازين " فى نهاية العام الماضى ، عند ما أعلن أن أية محاولة لتصفية النظام القائم سوف تخمد فى مهدها وان جميع القوى يمكن تعبئتها واستخدامها لهذا الغرض .

ان مهمتنا ومهمة جميع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع الدولى بأسره ، هي زيادة الضغط حتى تضطر جنوب أفريقيا وأولئك الذين يقدمون المساعدة لها أن يحترموا قرارات الأمم المتحدة التي تعتبر أساسا طيبا للتحرر الكامل لشعوب الجنوب الأفريقي . ان موقف تشيكوسلوفاكيا ، قد تأكد أخيرا فى اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا يود أن يوضح أن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية على استعداد لتأييد كل تدبير للأمم المتحدة يسهم فى تحقيق الأهداف المحددة ويعجل بسقوط العنصرية ونظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا ويحرر الجزء الجنوبى من القارة الأفريقية .

السيد كيركا (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : اننا مقتنعون تماما بأن مسألة الفصل العنصرى الذى تنتهجه جنوب افريقيا ، والتي ظهرت بصورة مزمنة في جدول أعمال الأمم المتحدة لمدة الـ ٣٤ عاما الماضية ، لا شك أنها من أكثر المسائل أهمية ومساوية التي يواجهها المجتمع الدولي . ان المسألة هامة لانها تتعلق بكرامة وهوية الانسانية والقيم الخلقية للمجتمع الدولى المعاصر وبانتهاك الحقوق الانسانية الأساسية كما كرست في ميثاق الأمم المتحدة . ان هذه المسألة ذات طبيعة ملحة أيضا لان رد فعل قوى من قبل المجتمع الدولي بأسره لا يمكن أن يؤجل أكثر من ذلك . وبالإضافة الى هذا ، فان هذه المسألة لها بعد اضافي في هذا العام ؛ ان الاستقلال الاخير لزمبابوى هو تذكير جديد للنظام في جنوب افريقيا بأنه لا يمكن عكس تيار التاريخ فيما يتعلق بحكم الأقلية .

وبالإضافة الى ذلك ، فان الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة تتزامن أيضا مع العيد العشرين لاعتماد القرار التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان سجل الأمم المتحدة في هذا الصدد خلال العشرين عاما الماضية يتحدث عن نفسه . وهذا العامل ينبغي أن يكون تذكيرا هاما آخر لحكومة جنوب افريقيا ، اذا لم تعتبر بغيره - بقوة عملية تصفية الاستعمار .

ان الحكومة التركية قد نظرت دائما بقلق بالغ الى سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري غير الانسانية التي يتبعها نظام بريتوريا . ومرة أخرى نضم صوتنا الى صوت الوفود الأخرى في محافل متعددة لهذه المنظمة ، في التعبير عن مخاوفنا بأنه ما لم يتم تماما التخلي عن هذه السياسة البغيضة ، فان مواجهة عنصرية خطيرة سوف تنشأ مما يعرض السلم والأمن في الجنوب الافريقي كله لخطر لا يمكن تفاديه .

والواقع ان مخاوفنا قد بررتها الأحداث الأخيرة ، وبالرغم من المناشدة والمطالبة المستمرة من قبل المجتمع الدولي ، فان حكومة جنوب افريقيا بقيت على تعنتها وتحديها ولم ترتدع ، وقد استمرت في ممارسة القمع والاضطهاد والتعذيب ضد معارضي الفصل العنصري والسكان الأصليين في جنوب افريقيا من خلال اصدار قوانين جديدة مثل قانون الارهاب وقانون الأمن الداخلي . لقد ألفت العديد من المنظمات ، وفرضت قيود جديدة على الصحافة . ان مختلف الأجناس ما زالت معزولة بصورة مصطنعة عن طريق شبكة من التشريعات انكرت على الأقلية الساحقة حقوق الانسان الأساسية ، وسيادة القانون . ان نظام بريتوريا قد استمر في اقتلاع اعداد كبيرة من الشعب من منازلهم . وأجبر الكثيرين على العيش فيما يسمى بالأوطان ، وغالبا ما يشار اليها بالباستونانات وذلك ضد ارادتهم . وعلاوة على ذلك ، ومن خلال ممارسات اقتصادية واجتماعية وادارية غير عادلة ، تولدت المرارة والمعاناة وما نتج عنها من تدبير خطير للنسيج الاجتماعي والسياسي لهذا المجتمع ، ان القادة والسكان البارزين في جنوب افريقيا من جميع الأجناس قد رأوا خطر هذه السياسات العنصرية على وحدة ورفاهية البلاد . وقد عبروا بمختلف الطرق عن معارضتهم لمجرى الأحداث الحالية ودأبوا بتخيير سلمي . ولكن لسوء الحظ فان الرسالة التي حاولوا ايصالها لم تصل كما ينبغي . وعلى العكس من ذلك فانهم اما سجنوا أو اخضعوا لنظام تقييدي أو احتجزوا من قبل

الشرابة . وبالرغم من هذا القمع فان معارضة الأقلية قد اتسعت وزادت أكثر فأكثر . وانضمت مجموعات جديدة الى الطلبة والعمل المعارضين ، وفي الوقت الحالي أصبحنا نرى رجال الكنيسة والمدرسين والمحامين ومثلي الاتحادات النقابية ، وباختصار فان هناك قطاعات عريضة من الجمهور تنضم الي صفوف هؤلاء الذين على استعداد لأن يدفعوا ثمن الكفاح من أجل الحرية في سجون نظام الأقلية .

وهناك القليل من القضايا التي حظيت باجماع كبير في الأمم المتحدة مثل مطالبة جنوب افريقيا بالتخلي عن سياسة الفصل العنصري ، واطلاق سراح سجنائها السياسيين . وفي وقت مبكر من هذا العام ، فان كثيرا من الأشخاص البارزين ومنظمات في جنوب افريقيا وفي العالم كله قد بدأت حملة لاطلاق سراح " نلسن مانديلا " وغيره من المسجونين السياسيين وذلك لكي يشاركوا بالكامل في تشكيل مستقبل بلادهم ، هذه النداءات لقيت تأييدا واسعا وأقرتها حكومات كثيرة التي جانب الرأي العام العالمي باستثناء النظام في جنوب افريقيا . ان نلسن مانديلا وغيره من المسجونين لن يكونوا أول المسجونين ولن يصبحوا آخرهم ، الا اذا ثاب نظام بريتوريا الي رشده قبل فوات الأوان واختار حلا سلميا لهذه المشكلة القائمة ، من خلال عملية حوار مع القادة السياسيين في جنوب افريقيا ، الذين يمثلون البلاد . ان الخيار أمام قادة الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا واضح تماما ، فاما ان يقبلوا تغييرات جذرية في المستقبل القريب ، وأن يحاولوا البقاء على قيد الحياة في عزلة تامة أمام معارضة متزايدة ، وعنق متصاعد ، والبدل الأخير بايتمة الحال سوف يفشل ان عاجلا أو آجلا .

وقد يكون من الملائم في هذه المرحلة أن نشير بايجاز الى بعض التغييرات التي يبدو أن حكومة جنوب افريقيا قد أدخلتها خلال العامين الماضيين بهدف تحسين أوضاع السكان الأصليين على حد زعمهم . ومع ذلك ، فان هذه التدابير المحدودة لا تتعدى أفراس الدعاية حول تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحرر للجماهير ، وهي بالتأكيد تقصر عن اظهار ارادة غالبية السكان وبذلك فانها تصرى شروط هذا النظام .

وبالإضافة الى ذلك ، فان آثار سياسة جنوب افريقيا للفصل العنصري لم تعد قاصرة على جنوب افريقيا وحدها ، بل تعدت دائما حدودها . وأثناء عام الاستعراض ، فان جنوب افريقيا

واصلت احتلالها لنايبيا ، وكذلك أعمالها العدوانية ضد جيرانها بلدان خط المواجهة مثل أنغولا وزامبيا وبوتسوانا وموزامبيق مسببة ليس فقط خسائر بشرية وتدمير للمعدات ، ولكنها أدت أيضا الى توسيع دائرة النزاع في الجنوب الافريقي .

ان خبرة الاعوام الماضية أوضحت بجلاء أن الضغط السياسي من خلال المفاوضات والحوار والعمل الذي يتم في اطار الأمم المتحدة لم يثبت فعاليتها بالقدر الذي يعيد نظام بريتوريا الى الصواب ، وسمور الوقت فاننا نزداد قناعة بأنه فقط من خلال التهديد بتدابير محددة تتخذ من قبل المجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا يمكن عكس اتجاه الخطر الحالي .

وفي هذا الصدد ، فاننا نعتبر أن قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) الذي فرض حظرا اجباريا على السلاح ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق يمثل علامة على استعداد المجتمع الدولي على مواكبة الاعمال المحددة بالضغط السياسي ضد نظام بريتوريا . اننا لا نرحب فقط بقرار مجلس الامن ٤٧٣ (١٩٨٠) الذي يطالب جميع الدول بتنفيذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بدقة وبعنا فيه ، وكذلك اصدار التشريعات الوطنية الملائمة والفعالة لهذا الغرض كجهد جديد لضمان التنفيذ الكامل لحظر السلاح بحيث يصبح أكثر شمولاً ، بل نود أيضا أن نكرر قناعتنا التي عبرنا عنها من فوق هذه المنصة في العام الماضي ، بأن حظر الأسلحة يجب أن يستكمل بتدابير أخرى مثل العقوبات الاقتصادية التي تتخذ اما فرديا أو جماعيا . ان الموقف المتعنت لجنوب افريقيا يظهر تماما أن الضغط على هذا النظام لا بد وأن يزداد . وهذا أود أن أضم صوتي الى الملاحظات التي ذكرها أمس السيد السفير ثنبورغ من السويد ، وهي ملاحظات في موضعها ، حينما قال أن وضع حد للاستثمارات الأجنبية والقروض المالية لجنوب افريقيا ، وفرض حظر على تصدير النفط الى هذا البلد ، ووضع قيود على النقل الجوي الى جنوب افريقيا ، يمكن أن تكون من بعض التدابير التي يتمين النظر فيها في اطار العقوبات الاقتصادية التي يجب أن تتخذ ضد نظام الأقلية ، بهدف التأثير على اقتصاده وقدراته الانتاجية بشكل عكسي وكذلك عزله كاملا عن بقية المجتمع الدولي .

اننا نشعر انه قد حان الوقت لمجلس الامن كي يظطلع بمسؤوليته الاولى في الحفاظ على الامن والسلم ، وأن يفرض العقوبات الاقتصادية اللازمة في هذا الصدد لاستكمال الحدائق القائم فعلا للسلاح .

وعلاوة على ذلك ، ونظرا لقدرة جنوب افريقيا على انتاج الاسلحة النووية والوسائل اللازمة لاطلاقها - كما ذكر أيضا في التقرير الذي أصدره أخيرا الامين العام حول خطط وقدرة جنوب افريقيا في المجال النووي ، وأخذا في الاعتبار التهديد الكبير الذي قد يفرضه مثل هذا التطور على الامن والسلم في الجنوب الافريقي بصفة خاصة ، وفي العالم كله بصفة عامة ، فان هناك مسؤولية كبرى تقع على عاتق تلك البلدان التي تستمر في التعاون النووي مع نظام بريتوريا كي تضع حدا لهذا التعاون ، وفي نفس الوقت ، أن تنظر في اتخاذ ضمانات أمن فعالة وملائمة لمنع وقوع مآسي لا يمكن تفاديها .

وتمشيا مع العمل الملموس الذي يجب أن يتخذ ضد جنوب افريقيا ، فان الوفد التركي على اقتناع بأن قوة الدفع التي خلقتها التعبئة ضد الفصل العنصري على المستويين الوطني والدولي أثناء العام الدولي لمناهضة الفصل العنصري يجب أن تستمر حتى تعين شعب جنوب افريقيا على تحقيق القضاء السريع على الفصل العنصري وتحرير بلاده .

أود أن أفتنم هذه الفرصة كي أحيي أعضاء لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وكذلك أعضاء الامانة لقيامهم بمهمتهم المسؤولة في اعلام الرأي العام العالمي اعلاما تاما بالتطورات التي حدثت في جنوب افريقيا ، وكذلك في تنفيذ البرامج الموسعة لتعبئة العمل الدولي ضد الفصل العنصري بصورة بارزة ومخلصة للغاية وذلك تحت القيادة القديرة للسفير كلارك من نيجيريا .

ان موقف الحكومة التركية تجاه سياسات الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا واضح تماما فكما هو معروف ، فان تركيا لم تقم أي نوع من العلاقات مع نظام بريتوريا ، سواء في المجالات الدبلوماسية ، أو القنصلية ، أو الاقتصادية أو العسكرية أو التجارية . ان تركيا لسعيدة ان تساهم - ولو بشكل متواضع - في كل من صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، وبرنامج التعليم والتدريب للجنوب الافريقي والصندوق الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري ، كعلامة على تضامنها مع تلك الشعوب .

انني أود أن أختتم كلمتي بتكرار ايمان حكومتي بأنه اذا لم يكن هناك تطورا سريعا وايجابيا في جنوب افريقيا ، فستضيع تماما فرصة ايجاد تسوية سلمية . ان الوفد التركي سيستمر في منح تأييده التام لجميع التدابير التي ترمي الى وضع حد لسياسة الفصل العنصرى البغيضة ، ولتأييد جميع الجهود التي تبذل بهدف ايجاد مجتمع جديد في جنوب افريقيا قائم على أساس حكم الاغلبية ، بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة ، وتمشيا مع روح ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

السيد فوراتي (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى ، في ظروف تتسم بالتشاؤم تقوم الجمعية العامة بدراسة مسألة الفصل العنصرى . ان هذه المسألة الاليمة ، التي تمثل واحدا من أعظم الامثلة لتحدى سلطة وهيبة وكرامة منازمتنا تجرى في مناخ يسوده عدم اليقين والتهديد .

لقد درسنا ببالغ الاهتمام تقرير اللجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصرى (A/35/22) ، وأود نيابة عن وفد بلادي أن أضم صوتي الى المتحدثين الذين سبقوني في الاشادة بجميع أعضاء اللجنة الخاصة وبرئيسها السفير كلارك من نيجيريا على الجدية التي اتسموا بها في أداء مهامهم . ومع ذلك ، فبقدر تقديرنا لموضوعية التقرير ونوعيته ودقته ، بقدر رفضنا لمجرى الاحداث في جنوب افريقيا .

ووفقا لتقرير أميننا العام بشأن أنشطة منازمتنا (A/35/1) نجد أن الأمور تستمر في

التدهور :

" ان القلق العام بشأن نظام التمييز العنصرى والفصل العنصرى في جنوب افريقيا قد ازداد في الاشهر الاخيرة نتيجة تزايد التوترات والاحداث العنيفة في جنوب افريقيا فان قلق المجتمع العالمي سوف يستمر ويزداد ما بقيت أوجه الظلم السافرة الناشئة عن الفصل العنصرى " . (A/35/1, P. 7)

ان سلطات بريتوريا العنصرية لم تكف بأن تتجاهل قرارات الامم المتحدة مرة أخرى ، وتحدى ضغط الرأي العام الدولي الذي أدان الفصل العنصرى ، بل الأسوأ من ذلك ، أنها لا تزال تواصل تصعيد سياساتها اللانسانية وتدعم كل يوم أكثر فأكثر سياسة العزل العنصرى التي تنتهجها مما يجعل الحياة مستحيلة للسكان الوالنيين الذين يزيد عددهم عن ٢١ مليون نسمة .

ان هذه السياسة تزداد وتتكشف يوما بعد يوم ، وان نظام بريتوريا يكشف بوضوح وبصورة متزايدة عن نواياه الخاصة بالهيمنة التي أضمرها دوما بالنسبة للجنوب الافريقي .
ان الفصل العنصرى ليس مجرد مشكلة خلقية فقط ، بل انه مشكلة سياسية أيضا ، حيث أن أقلية بيضاء لا تزال مصرة على رغبتها في ابقاء سيطرتها على أغلبية سوداء وذلك بتطبيق تشريع مثير للاشمئزاز وغير واقعي . وهي أيضا مشكلة تتعلق بوصول الاغلبية الى ممارسة السلطة ، كما أنها مشكلة اقتصادية أيضا لان هناك أقلية تلجأ الى القوة من أجل الاستيلاء على الموارد البشرية والطبيعية للبلاد واستغلالها . وأخيرا ، فان الفصل العنصرى مشكلة اجتماعية بسبب الوضع البائس الذى يعيش فيه سكان جنوب افريقيا السود .

اذن ، يجب علينا أن ندرس مسألة الفصل العنصرى في سياقها الحقيقي ، ألا وهو أنها مستوطنة استعمارية قائمة على العنصرية ، وعلى استخدام القوة الوحشية ، واللجوء الى العدوان ، والقمع والاستغلال والكرهية والاهانة ازاء سكان جنوب افريقيا الاصليين . ومن ثم ، فاذا كنا سوف نقلل من أهمية الفصل العنصرى ونعتبره مجرد مسألة انتهاك لحقوق الانسان ، فان ذلك يعني تجاهل جذور هذا الداء .

ان الامم المتحدة لا تستطيع أن تضطلع بجميع مسؤولياتها الا اذا قررت أن تنظم أنشطتها الاخرى وتقوم بها تمشيا مع هذه الافكار المبدئية . ويجب أن نعترف والى الابد بأننا لا نستطيع التغلب على مشكلة الفصل العنصرى الا عن طريق عمل حاسم وبأفضل الوسائل المتاحة لهذا العمل .

ان الاحداث الاخيرة التي ذكرت في تقرير اللجنة قد جذبت اهتمام المجتمع الدولي مرة أخرى الى المأساة التي تجرى كل يوم في جنوب افريقيا ، فهي تبين النوايا الحقيقية لقيادة بريتوريا العنصريين ، كما أنها تعد اثباتا جديدا على تصميمهم على مواصلة سياسة الفصل العنصرى وتذكر أولئك الذين ما زالوا يتمنون نوعا من التغيير في موقف أولئك القادة ، بأنه لا فائدة من وراء الاستمرار في التمسك بمثل هذه الآمال التي تعد مجرد أوام . وأخيرا ، فهي جزء من منطق حقوق كامن في نظام الفصل العنصرى ، الذى لا يمكن ان يكتب له البقاء الا من خلال القهر والعدوان . وأيضا توجه المرء بنظره في هذه المنطقة من افريقيا فانما يجد الظلم يسودها تماما .

وهناك نصوص تشريعية جديدة تم اصدارها لدعم الفصل العنصرى ، كما تتخذ تدابير جديدة لقمع أعداء هذا النظام ، كما يعزز جهاز القمع العسكرى وشرطة القمع ، وتصنع أسلحة جديدة ويستورد المعتاد الاستراتيجي .

ان تقرير اللجنة الخاصة مليء بالأمثلة عن الاهانة والظلم والقمع والارهاب واضطهاد الشرطة ، وكلها تدخل في نطاق واسع للتمييز العنصرى . ان جميع هذه الأمثلة تعطينا فكرة عن مدى المأساة التي يعاني منها شعب جنوب افريقيا .

ان هذه الصلافة التي تتحدى بها جنوب افريقيا الأمم المتحدة والرأى العام العالمى ، قد وضحت تماما في مختلف تقارير اللجنة الخاصة . ان موقف التحدى هذا ، يفسر عن طريق الدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى الذى يقدم لها بسخاء من جانب حلفائها .

ان تقرير اللجنة ، قد أكد أن الدول الغربية - تلك الدول التي تتحمل المسؤولية بموجب الميثاق للحفاظ على السلم والأمن - هي الشريكة الرئيسية لجنوب افريقيا . وفي مثل تلك الظروف ، هل نستطيع أن نأمل في تحقيق حتى أقل قدر من التقدم في القضاء على ذلك الداء ؟ وما هو المغزى الحقيقى الذى يمكن أن نفسر به القرارات المتعلقة بالفصل العنصرى التي اعتمدها منظمنا ؟ .

ان الحقيقة الأشد خطورة ، هي أن تلك الدول لا تفعل شيئا من أجل حظر أو منع بيع الأسلحة لجنوب افريقيا . انها تقدم الى بريتوريا دعما عسكريا هاما وتواصل مساعدتها في انتاج وتحسين اسلحتها . وما يدعو الى الدهشة أن الدول الاوروبية لا تدرك أو ربما لا تريد أن تدرك أن الدعم الذى تقدمه الى نظام جنوب افريقيا العنصرى انما يشجعه على ممارسة سياسة الفصل العنصرى ، والقمع والتوسع .

ان بريتوريا تَؤن ساذجة اذا ما اعتقدت انها تستطيع عن طريق ممارسة سياسة السيطرة التي تمارسها أن تقف في وجه الكفاح التحررى لشعب جنوب افريقيا . اننا نشهد اليوم يقظة غير عادية للضمير الوطنى العازم على ابقاء الرأى العام العالمى يقظا دائما ومهتما دائما حتى يمكن القضاء التام على الفصل العنصرى ، الذى يعتبر اهانة لأكثر قيمنا قدسية .

ان هذه حالة شعب بأكملة قد استعبد وأهين ، وهو الذى ثار من أجل الدفاع عن كرامته ، وأنه لن يتردد عن تقديم أية تضحيات لتحقيق حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف . وما من قوة ، مهما

بلغت درجاتها ، يمكن لها أن توقف مسيرته نحو الحرية وأن تخنق مطالبه المشروعة من أجل اقرار العدل والمساواة .

ان الكرامة والحرية والاحترام ، تكتسب أنصارا ومواقع جديدة . وعلى غرار العديد من الشعوب المستعمرة ، فان سكان جنوب افريقيا ، رغم الاستفزات والاعتقالات والقمع والمعاناة ، سوف يتمكنون من قيادة كفاحهم التحرري بنجاح تحت قيادة حركتي التحرير ، المجلس الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا ، لأنهما ينبعان من ارادة شعبية قوية بمواردها غير المحدودة . كما ان عملية التحرير التي يقودانها لا يمكن الا أن تنتهي بتحقيق التمتع الكامل بحقوق الشعب المشروعة . ان تكثيف الكفاح وتحقيق الانتصارات التي انتسبت فعلا ، يجب أن يجعلها بريتوريا تتفهم أن مشكلة جنوب افريقيا لا يمكن أن تسوى الا في اطار يشمل المشاركة الكاملة والمباشرة لحركات التحرير . وبالفعل ، فانه لا يمكن تصور أية تسوية دون اسهام حركات التحرير هذه . ان الوقت قد حان الآن لبريتوريا لكي تواجه الحقائق وتفهم انه ليس من المجدي أن تحاول من خلال القمع الجماعي والارهاب الشامل والاذلال ، فرض سياسة للتمييز أدينت من الجميع .

وفي هذه السنة ، على غرار السنوات الماضية ، فان مناقشتنا ستنتهي بعد خطب وبيانات بليغة وحوار نشيط ، بقرارات جديدة يصوت عليها الكثيرون بحماس أو دون حماس ولكنها لن تغير من الموقف في جنوب افريقيا . ومع ذلك ، علينا نحن أن ندير في هذا العام مناقشة ذات صفة استثنائية تعتبر نقطة جديدة لانطلاق منظمنا .

وخلال عدة اسابيع سوف نحتفل بالذكرى العشرين للاعلان ١٥١٤ . فلنعمل على أن تشمل هذه الذكرى استراتيجية جديدة لمناهضة قوى القمع العنصرى في جنوب افريقيا . واذنا كنا نرغب في أن نجنب منظمنا مزيدا من الفشل ، فانه يجب علينا أن ندرس بجديّة السبل الأخرى غير تلك التي استخدمت حتى الآن . ان عملنا وسلوكنا يمكن لهما أن يكونا حاسمين بالنسبة لمستقبل أشقائنا في جنوب افريقيا . فلنغلب على خلافاتنا من أجل العمل ، ولنذكر مدى فائدة وجدوى تضامننا . ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في قراراتها التي تؤيدها تماما ، قد حددت أفضل السبل أمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل ابراز وتحقيق العدل والمساواة في جنوب افريقيا .

وهناك اجماع على واجبنا بتقديم المعونة الضرورية للشعب المقهور في جنوب افريقيا والضرورة الملحة لاعاطة الرأي العام العالمي علما بخطورة الممارسات العنصرية للأقلية البيضاء في مواجهة شعب جنوب افريقيا . ولقد حدث تراجع بشأن مسألة الحاجة الى عقد اجتماع لمجلس الأمن للنظر في مسألة الفصل العنصري والتوقيات الملازم لاتخاذ اجراءات مثل دعم الحظر والعقوبات الاقتصادية ضد بريتوريا . اننا نحث شركاء بريتوريا لكي يقوموا بتقييم جديد للموقف واننا نذكرهم بأنه من الخطورة بمكان أن نضحي بقضية السلم العالمي وبالأخلاق الدولية لحساب المصالح قصيرة الأجل التي لا يمكن الا أن تكون مؤقتة .

ونظرا لأن جميع الجهود المعنوية قد فشلت لعدة سنوات ، فان الطرق الوحيدة الفعالة لتغيير الموقف سوف تدون هي تطبيق العقوبات الاقتصادية الكاملة ودعم الحظر الالزامي على الأسلحة ضد جنوب افريقيا . وفي مواجهة الانتهاكات المتعددة ، يجب أن تدعى الدول الى اتخاذ جميع الاجراءات الملموسة لملء الثغرات وعلاج جميع العيوب التي تتعلق بحظر الأسلحة .

وعلاوة على ذلك ، فان الوفد التونسي يعتقد أن العقوبات الاقتصادية الشاملة ملائمة سياسيا واقتصاديا وممكنة ولها مبرر قانوني . وحتى تكون فعالة ، فان العقوبات يجب أن تكون شاملة ويجب أن تحترمها جميع الدول . ولقد كان الوقت تماما لكي يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته كما وردت في الميثاق وأن يفكر أخيرا في اجراءات فعالة للتطبيق الجدي للعقوبات الاقتصادية ضد حكومة بريتوريا العنصرية . ان مثل هذا القرار يتلاءم مع اهتمامات الدول المحبة للحرية ومع التطلعات المشروعة للأغلبية الافريقية في جنوب افريقيا ، التي ترى فيها أعظم السبل فعالية لتحرير نفسها من طغيان السيطرة الاستعمارية .

ان فشل جميع الجهود التي بذلت حتى الآن ، يجب أن يدفع مجلس الأمن الى مواجهة مسؤولياته وأن يمنع انفجارا مروعا شاملا ليس يبعيد اذا لم تتخذ التدابير الضرورية ، وهذا هو السبيل الوحيد الذي مازال مفتوحا أمامنا . ان هذا العمل ملح تماما ، لانه هو الطريق الوحيد لوقف العنصريين عن تماد بهم في هذه الأعمال .

ان أية تدابير يدعو اليها مجلس الأمن ، يجب أن تحظى بتأييد كامل دون أي تحفظ من جانب جميع الدول الاعضاء فيه ، وبصفة خاصة من جانب شركاء جنوب افريقيا . ان تلك الدول الأخيرة يجب أن تضع حدا لسياساتها الحالية ، التي لن تؤدي الا الى زيادة خطورة الموقف المتفجر حاليا .

اننا نوجه اليها نداءً للتخلي عن فلسفة تحقيق المصالح العاجلة .
 اننا نعتقد انه لصالح السلم والأمن الدوليين ، فان مجلس الأمن يتعين عليه ألا يتردد ،
 أمام تعنت بريتوريا ، في اللجوء الى أحكام الفصل السابع من الميثاق ، واللجوء الى عقوبات رادعة
 يبررها الوضع القائم في جنوب افريقيا ، وهي الاجراءات التي تمثل الوسيلة الوحيدة لضمان حل سلمي
 لقضية الفصل العنصرى .

وفي الختام ، يود وفد بلادى أن يؤكد ، من جديد تضامنه مع الكفاح النبيل الذى يخوضه
 شعب جنوب افريقيا تحت قيادة المجلس الوطنى الافريقى ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، ويؤكد للجمعية
 أن تونس ستواصل تقديم دعمها المطلق لهذا الكفاح ، وذلك حتى يتم اقرار نظام ديمقراطى متعدد
 الأجناس في جنوب افريقيا .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي أودّ ، باختصار ،
 أن أعطي الأعضاء بعض المعلومات حول برنامج العمل للأسبوع القادم حتى يتسنى لجميع الوفود اعداد
 خططها . لقد حدث تعديل بشأن ما أعلن من قبل .
 ان جدول الأعمال بالنسبة لجلستي الغد الجمعة ١٤ تشرين الثانى / نوفمبر ، يبقى كما ورد
 ذكره في يومية اليوم . أى أننا سنواصل في الصباح دراسة البند ٢٨ من جدول الأعمال الذى ناقشه
 الآن . وبعد الظهر ، سوف تقوم الجمعية بالنظر في أربعة تقارير للجنة الثالثة ، وبندين من بنود
 الجمعية العامة هما البند ٧ المعنون " الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة
 ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة " ، والبند ١١٨ المعنون " التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر
 الاسلامي " . وبعد ذلك سوف تستأنف الجمعية دراستها للبند ٢٨ المتعلق بسياسات الفصل
 العنصرى .

وفي صباح يوم الاثنين ١٧ تشرين الثانى / نوفمبر ، فاني آمل ان مشروعات القرارات بشأن
 البند ٢٨ يمكن تقديمها الى الجمعية العامة . وبعد ظهر يوم الاثنين ، سوف تشرع الجمعية في
 دراسة البند ١١٦ من جدول الأعمال والمعنون " الحالة في افغانستان " . وفي هذا الصدد ، فاني
 أحث السادة الأعضاء الذين يرغبون في الحديث في المناقشة أن يسجلوا اسماءهم في قائمة
 المتحدثين بأسرع ما يمكن .

وبعد المناقشة بشأن افغانستان ، فانه في يومي الخميس والجمعة ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ، سوف تنظر الجمعية العامة في البند ١٢٣ من جدول الأعمال المعنون " بدء المفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ".
انني آمل أن تكون هذه المعلومات مفيدة للوفود . ان التغيير الأساسي في الجدول السابق هو أننا قد بدلنا البند الخاص ببدء المفاوضات العالمية بالبند الخاص بأفغانستان .

مواصلة نفاذ البند ٢٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقارير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصرى (A/35/22 و Add.1-3) ؛

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب

الرياضية (A/35/36) ؛

(ج) تقارير الأمين العام (A/35/358 و A/35/509 و A/35/520) .

السيد ماكهنرى (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان مشاكل

الفصل العنصرى وهو النظام المؤسسى للسيطرة العنصرية الرسمية فى جمهورية جنوب افريقيا ، قد ظلت بندا له أولوية على جدول أعمال الجمعية العامة على مدى أعوام عديدة . ولا يحد ونسبى أى شعور بالارتياح وأنا أتنبأ بأنه لا بد سيظل موضع قلق متزايد فى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فى الأعوام القادمة . ان أمنا فرادى وجماعات ، سوف تجد نفسها مجبرة على التحدث عن القضايا التى تثيرها ممارسات الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا . وسوف نضطر الى ذلك اضطرارا لأن مثل هذه الممارسات تتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذى يطالب بالاحترام العالمى لحقوق الانسان وحرية وكرامته . وسوف نجبر على ذلك لأن مثل هذه الممارسات سوف تفضي الى عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والأمن العالميين .

لكن السؤال الذى يتعلق عليه مستقبل جنوب افريقيا ، هو ما اذا كانت الحكومة وذوى المواهب فى تلك الدولة على استعداد لمواجهة الحقائق القاسية للموقف ، وأن يقوموا بالاختيار الصعب الذى سوف يحدد ما اذا كان مستقبلهم سيرفرف عليه السلام والرخاء والوثام العنصرى ، أم سوف يسوده الشقاق العنصرى والعنف والفوضى .

لقد تميز هذا العام باضطرابات وقلقل متصاعدة في جنوب افريقيا . لقد كان عاما شهد
مقاومة الطلبة لمدارس جنوب افريقيا التي يسودها العزل العنصرى ، تلك المقاومة التي شلّت
النظام التعليمي لعدة شهور . لقد شهدنا في العام الماضى وعيا متزايدا من جانب من يطلق عليهم
المجتمع الملون في جنوب افريقيا ، واندماجا متزايدا لتطلعاتهم في العدالة والكرامة مع تطلعات
اخوانهم المواطنين الذين يشكلون الأغلبية السوداء . كما شهدنا أيضا تماسكا متزايدا فيما بين
المجتمع الأسود ، مع السعي المتزايد من جانب الزعماء السود نحو منطلق مشترك لمطالبهم بالحقوق
المتساوية والعدالة .

ان استجابة السلطات في جنوب افريقيا ازاء هذه التلورات ، قد تميزت بالبليلة والحمق .
فقد شهدنا من ناحية ذلك اللجوء المألوف والعقيم لتدابير القمع في محاولة لوقف ضغوط متعايدة
من أجل التغيير ، كما حدث هذا الصيف عندما تم اعتقال مئات الطلبة المقاطعين ومؤيديهم في
المجمعات البيضاء وغير البيضاء . وفي الوقت ذاته ، فقد شهدنا زيادة مستمرة في الاعتراف الصريح
لزعماء المواطنين في جنوب افريقيا ، بأن سياسة التنمية الاقتصادية المنفصلة - كما وضحت فيما يلى
عليه سياسة الأولان - قد فشلت . ان البيض ينضمون ، بصورة متزايدة ، الى السود في الشك في
خلة الفصل العنصرى الكبرى . ان الزعماء الحكوميين وصناع السياسة يوجهون أدلة متزايدة على
اخفاق نظام الفصل العنصرى ، ومن ثم فانهم يسعون نحو بدائل جديدة كما يتضح ذلك من تلك
المخططات الدستورية التي تتم مناقشتها الآن .

ولا أعتقد اننا يمكن أن نفعل التيار الذى يجرى الآن في جنوب افريقيا ، ولا يمكن أن نفض
النظر عن الالتزامات من أجل التغيير ، حتى ولو كانت تتأخر أو تأتي على شكل خلب بلاغية من
جانب بعض الرسميين في حكومة جنوب افريقيا ، أو التغييرات التي تمت عن طريق المؤسسات
خلال العام الماضى . من الواضح أن هناك نقاشا أكبر بين سكان جنوب افريقيا . ومن الواضح أن
هناك جهدا من أجل التخفيف من تطبيق سياسة الفصل العنصرى .

ينبغي علينا ألا نقلل من أهمية هذه التغييرات أو من دلائل الحساسية المتزايدة اليوم .
لكن ينبغي ألا نخدع أنفسنا بمفهومها الحقيقي ومغزاها . وسوف يكون خطأ جسيما أن نفسر

(السيد ماكهنرى ،
الولايات المتحدة)

الاعتراف المتزايد بالحاجة الى التغيير ، كعلامة على أن الحكومة والمجتمع الأبينى قد التزموا بإحداث تغييرات هيكلية أساسية في مجتمع جنوب افريقيا . فمازلنا ننتظر أن نرى اسهاما سياسيا كاملا من جانب الغالبية المعظمى من المواطنين في جنوب افريقيا في حكومة دولتهم . وينبغي أن نتأكد من أن جميع مواطني جنوب افريقيا يسهمون في صنع القرارات ، حتى فيما يتعلق بتلك التغييرات التي تحدث الآن .

(السيد ماكهنرى ،
الولايات المتحدة)

ان جمهورية جنوب افريقيا تمر اليوم بمرحلة هامة في تاريخها : ينبغي عليها أن تقوم بذلك الاختيار الصعب بين مسارين من أجل تحقيق المطالب الشرعية للغالبية شعبها . وأحد هذين المسارين هو التوصل السلمي الى اتفاق عام في الرأى من الناحية السياسية مما يشكل أساسا للحكومة الديمقراطية السلمية بين الجماعات المختلفة . أما المسار الثاني فهو مقاومة التغيير . ولا حاجة بنا الى البحث عن أمثلة اخرى للاعتراف بأن مسار المقاومة ، والاخفاق في دعم التغيير السلمي نحو الأهداف المتفق عليها بخطى معقولة سوف يفضي في المدى القريب الى العنف ، وكذلك الى مجتمع مستقطب . وفي نهاية المطاف ، فان مثل هذه المقاومة لن تخمد رغبة شعب جنوب افريقيا في التمتع بحقوقه الانسانية والسياسية والمدنية . وعندما ننظر الى مثال زمبابوى فاننا ننظر الى الوراء بشعور من الأسف لعدد أولئك الذين أزهقت أرواحهم ، والسنوات العديدة التي ضاعت في النضال بين أولئك الذين يعارضون التغيير الحتمي ، وأولئك المقتنعين به . ان الموقف في زمبابوى قد أوضح أن المفاوضات يمكن أن تؤدي الى تغيير بعيد المدى ومنظم ، وأن الانتقال السلمي بالرغم من صعوبته يمكن أن يتحقق عندما يكون الشعب بأكمله مقتنعا أن ذلك في صالحه .

انني لا أوعز بأن الحل بالنسبة الى زمبابوى هو نفس الحل بالنسبة الى جنوب افريقيا . اننا على علم بالاختلافات الكبيرة بين البلدين والطابع الفريد للموقف في جنوب افريقيا . ان حكومتي قد وضحت أنها لن تقترح أية خطة محددة لاجراء تسوية في جنوب افريقيا . والواقع أننا قد أكدنا أن مثل هذه الخطة ينبغي أن يضعها جميع أفراد شعب جنوب افريقيا بأنفسهم مجتمعين . ولكنني أعتقد أن أعوام الحرب النعسة في زمبابوى ، وتلك العملية النهشة للتوفيق التي تجرى الآن في هذا المجتمع تعتبر بمثابة تحذير بالنسبة الى مخاطر مقاومة التغيير ، والأمل في أن تسوية سلمية في جنوب افريقيا يمكن أن تتحقق .

ان مستقبل جنوب افريقيا يرتهن بالاتجاه الذي سوف يسير فيه شعب وحكومة جنوب افريقيا في القضاء على سياسة الفصل العنصرى ، وحصول جميع المواطنين على حقوق متساوية بما في ذلك الحقوق السياسية المتساوية ، وصوتا كاملا وحدًا بالنسبة الى تقرير مصيرهم .

انني مقتنع بأنه لا يمكن أن يتحقق أى تقدم في جنوب افريقيا حتى يجتمع جميع أفراد شعب جنوب افريقيا ، مهما كان عنصرهم ، ويتفقون حول مستوى التسوية التي سوف تكون بمثابة الأساس

لحكومة تمثيلية عادلة . وهنا أيضا ، فان سلطات جنوب افريقيا بيد و أنها قد بدأت بداية مؤقتة وذلك بالسعي وراء اقامة محفل قومي جديد يمكن أن تجرى فيه المناقشات الخاصة بمستقبل الدولة . ولكن عليها أن تعلم أن هذه الجهود سوف تظل موضع شك في أعين المجتمع الأسود في جنوب افريقيا ، والمجتمع الدولي طالما كانت هناك قطاعات معينة من السكان مستبعدة ، وطالما كان جدول الأعمال يستبعد أى نقاش يتعلق بالتغييرات الأساسية وبعيدة المدى التي ينبغي اتخاذها اذا كان لنا أن نحقق نظاما اجتماعيا سياسيا عادلا ومنصفا .

انني أحث بكل قوة حكومة جنوب افريقيا على أن تظهر الدليل على استعدادها للبدء فسي حوار حقيقي مع جميع شعب جنوب افريقيا . ان مثل هذا الدليل يمكن أن يكون مقنعا عن طريق اجراءات جديدة ترمي الى تحقيق العدالة وازالة الظلم الذى ساد في الماضي ، والثقة في المستقبل ؛ وهذه الاجراءات تشمل ، العفو غير المشروط عن جميع الأشخاص المعتقلين والمهددة اقامتهم ؛ أو المنفيين لمعارضتهم للفصل العنصرى ؛ ووضع نهاية للعنف الذى يرتكب ضد المتظاهرين المسالمين ضد الفصل العنصرى ، وضد أولئك المعتقلين بما في ذلك السجناء السياسيين ؛ والغاء الحظر على الاحزاب السياسية والمنظمات التي تعارض الفصل العنصرى ، ووقف جميع المحاكمات السياسية ، واتاحة الفرص التعليمية المتساوية لجميع شعب جنوب افريقيا كخطوة كبرى نحو استئصال الفصل العنصرى من جذوره .

ان مثل هذه الأعمال سوف تعتبر دليلا على حسن نية جنوب افريقيا في استعدادها لتطوير حكومة تمثل الشعب ، والافراج عن الزعماء الأفرقة المسجونين ، والمعتقلين والمبعدين ومحاكمة اقامة الذين ينبغي أن يشتركوا في أى جهد للتوصل الى تسوية ناجحة . ان التغير سوف يأتي في جنوب افريقيا ، ويمكن أن يأتي بسبب قرارات حكومة جنوب افريقيا أو رغما عنها . وينبغي أن تكون هناك حكومة قوية وواثقة من نفسها للاعتراف بحتمية التغير وأن تعمل من أجل احداثه .

والآن ، وبصفة خاصة في ضوء بعض الأحداث الأخيرة ، هناك أولئك الذين يعتقدون أن التطورات الاقتصادية والسياسية خارج جنوب افريقيا سوف تخفف من المخاطر التي تواجهها جنوب

(السيد ماکهنرى ،
الولايات المتحدة)

افريقيا ، وأن الوجوه الجديدة ستكون أكثر مناسبة من الوجوه القديمة . ان مثل هذه الآمال تقوم على أسس خاطئة . ان حكومة وشعب جنوب افريقيا ينبغي عليهما أن يعلما أن مشاكلهما تأتي من الداخل وليس من الخارج . ما من أمة يشرفها أن تضم صوتها لجنوب افريقيا طالما ظلت سياسة الفصل العنصرى مستمرة . ان هذه العزلة التي أحاطت بجنوب افريقيا منذ تأسيس الأمم المتحدة لا بد وأنها سوف تستمر مهما كانت الوجوه الجديدة .

وطالما كان هناك فصل عنصرى في جنوب افريقيا ، فسوف يكون هناك احباط ، وانكار للتطلعات وعنق متزايد . وكلما امتد بقاء الفصل العنصرى ، كلما طال الاحباط وانتشر العنف . انني أعتقد بحزم في التغيير السلمى وفي قدرة مثل هذا التغيير على حل أعقد المشكلات . انني أعتقد أن الموقف في جنوب افريقيا يمكن أن يحل سلميا شريطة أن ترغب حكومة جنوب افريقيا في أن تفعل ذلك . اننا نحث جنوب افريقيا على أن تفتنم هذه الفرصة وأن تحدث هذا التغيير الأساسي من أجل القضاء على الفصل العنصرى . اننا نشعر بالقلق لأنه كلما مضى الوقت فان الفرصة قد تضيع ، وربما تتحقق نبوءة الآن باتون . انكم لا شك تذكرون السطر الذى ورد في قصة إيكي على البلد الحبيب ، عندما رد مسيمانجو الذى لا يضر أية كراهية لأى شخص ولكن لديه خوف كبير من أنه " سوف يأتي يوم عندما يتحولون الى الحب سيجدون أننا قد تحولنا الى الكراهية " .

وأخيرا ، فاني أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نطرح سؤالا بشأن دور ومسؤولية هذا الجهاز والمجتمع الدولى ، بصفة عامة ، عما ينبغي اتخاذه تجاه هذا الموقف المتطور . ان حكومة الولايات المتحدة قد انضمت الى الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولى في اداء نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . كما انضمامنا الى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في فرض حظر اجبارى على الأسلحة ضد جنوب افريقيا ، كما اننا تجاوزنا متطلبات ذلك القرار بفرنس تدابير أشد صرامة في تشريعاتنا الوطنية وفي تنظيماتنا بوقف تدفق الأسلحة والمعدات ذات الصلة الى جنوب افريقيا . اننا شعرنا أن هذه الخطوات كانت ضرورية للاعراب عن معارضتنا الحازمة للفصل العنصرى .

ولكنني أعتقد ، ونحن نتطلع الى المستقبل ، أننا والأعضاء الآخرون في المجتمع الدولى ،

(السيد ماكهنرى ،
الولايات المتحدة)

ينبغي أن نجد السبل لاظهار اتجاهنا الايجابي وذلك بتقديم تشجيعنا ومساعدتنا الحميدة في مجال الوساطة وإحداث التغيير . ان هذا المسار لا شك أنه سوف يكون طويلا وصعبا وطيئا بالاحباط . ولكن اذا كنا ملتزمين حقيقة بامكانية إحداث التغيير السلمي في جنوب افريقيا ، والى ظهور مجتمع يسوده العدل العنصرى والمساواة ويخدم مصالح الشعب بأكمله ، فان هذا هو المسار الذى ينبغي ان نتخذه .

السيد مونزليدو (المكسيك) (الدّلمة بالاسبانية) : في كل عام ، منذ بداية أعمال الأمم المتحدة ، كان البند الخاص بالتمييز العنصرى في جنوب افريقيا يدرج على جدول أعمال كل من مجلس الأمن والجمعية العامة .

ان هذا الاستمرار لدليل على تفانينا من أجل تحقيق مبادئ الأمم المتحدة ومن أجل مواجهة المقاومة التي تعترض تطبيق هذه المبادئ . ان هذه المناقشة تمثل بالنسبة الينا جميعا نحن الذين كالفنا ضد الميز العنصرى ، تجديدا للترامنا . وبالنسبة الى الذين تولوا مع هذا الفصل العنصرى ، فانها تمثل اعادة تأكيد ادانتنا لهم .

ومع تزايد عدد الدول المستقلة ، فان هناك ارادة سياسية متزايدة لوضع حد لهذه الممارسات التمييزية . وبفضل الدفعة التي تعطىها حركات التحرر في افريقيا ، فان تصميم الأغلبية الساحقة في جنوب افريقيا على تحقيق الاستقلال ، قد تدعم . ومع ذلك ، فلقد كانت هناك زيادة متساوية في قوة نظام جنوب افريقيا من خلال أحلاف واضحة مهما بلغت محاولات اخفائها . ان وفد بلادى قد تقدم في مجلس ناميبيا بنداء بالفعل بأن نزيل جميع الأساطير التي تحيط بهذه القضية الحيوية . ان جنوب افريقيا ليست فقط تجسيدا لأشكال القمع والاهانة للانسان ، ولكنها تظهر أيضا توازنا شاملا للقوى يتعارض تماما مع مبادئنا .

ان استمرار وجود نظام للحياة يماثل العبودية ، شيء بال يجب أن يقضى عليه ، لأن هذا النظام يقوم على وضع المصالح الاستراتيجية والأناية قبل احترام المبادئ الأساسية لحقوق الانسان . وعلى ذلك ، فان جنوب افريقيا هي قلعة متغلطسة لعقلية استعمارية نقاتل مظاهرها في جميع الأشكال من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، وعلاقات أكثر عدلا بين الشعوب .

ولسوء الحظ ، فان نظام الفصل العنصرى ليس فقط من مخلفات الماضي بل انه أيضا رمز للحاضر . فبينما يستمر في الأشكال القديمة للاستغلال ، فانه يلهب الكفاح الذى تشنه البلدان النامية في مختلف المجالات ، وكذلك المقاومة العنيدة التي تواجه هذا الكفاح .

ان هذه الطبيعة الشاملة والمعقدة لمسألة جنوب افريقيا ، تتضح من حقيقة أنه كان ممن المستحيل تطبيق حظر تصدير الأسلحة الذى أقره مجلس الأمن بموجب قراره ٤١٨ (١٩٧٧) . فمن ناحية فان المجتمع الدولى يتخذ قرارا هيوبا ، ومن ناحية أخرى تتخذ بعض الدول الأعضاء في هذا المجتمع مواقف مزدوجة تؤدى الى احباط أهداف القرار .

ان وفد المكسيك يضم صوته الى الآخرين في مجلس الأمن عندما يطلب من اللجنة التي كلفت بدراسة تنفيذ حظر الأسلحة أن توصي بالاجراءات التي يمكن أن تعالج أوجه القصور في هذا القرار ، والتي تسببت في عدم احترام قرار الحظر . ان التقرير الرسمي الوارد في الوثيقة S/14179 ، يوضح العراقيل القائمة في طريق حظر فعال ، تلك العراقيل التي جعلت من الممكن ايجاد شبكة من التعاون الدولي يمكن بفضلها لنظام جنوب افريقيا أن يتمتع اليوم بصناعة أسلحة ضخمة وحادثة .

ان التعاون النووي مع جنوب افريقيا هو مثال مؤسف آخر . وبالنسبة لبلد مثل بلادي التي تحملت التزامات سياسية فما يتعلق باستخدامات الطاقة النووية ، فانه من المؤسف أن تحصل جنوب افريقيا التي لا يمكن أن نشق فيها دليا ، على تعاون في هذا المجال ، أكثر من أية دولة أخرى من دولنا مع الآثار الخطيرة التي ينطوي عليها هذا التعاون على أمن وسلم العالم .

وفي الشهور الأخيرة ، فقد عملت جنوب افريقيا على الترويج لسياسة من التفسيرات الظاهرية تهدف الى القسر الداخلي وخداع الرأي العام العالمي . ولهذا الغرض ، فلقد حظيت بتأييد من الشركات الأجنبية التي اتخذ بعضها ما يسمى بمدونة السلوك الصناعي ، والتي تهدف الى اسكات الضمائر ، وأن تقدم تبريرات الى المستثمرين المستفيدين من نظام للاستغلال العنصري .

وانني أنقل اليكم بعض كلمات المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب افريقيا وهي :

" في قلب سياسة الفصل العنصري نجد أهدافها الحقيقية ، وهي الحصول على المزايا والفوائد القصوى عن طريق اخضاع الموارد المادية والبشرية للبلاد للاستغلال المفرط من جانب الشركات المحلية وعبر الوطنية . أي بعبارة أخرى ، فانها صورة صلفسة ومتبجحة للعلاقات الاقتصادية التي تميز نظاما اقتصاديا استعماريا جديدا " .

وفي هذه الذكرى الرابعة والثلاثين لهذا البند الذي ندرسه في الأمم المتحدة ، يود وفد المكسيك أن يكرر اعتراضه ومعارضته المستمرة ورفضه وادانته لنظام جنوب افريقيا لكل ما يرمز اليه هذا النظام . وينفس الطريقة ، فاننا نعيد تأكيد قرار حكومتنا بعدم بيع النفط أو مشتقاته الى جنوب افريقيا ، وتأييد جميع التدابير بما في ذلك التدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق اذا ما كان ذلك ضروريا ، من أجل عزل جنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا .

ونحن نصبر عن أملنا أيضا في أننا يجب أن نحول التزامنا الى عمل فعال حتى يمكن من خلال جميع الدول وجميع الشعوب ذات النية الحسنة ، أن نواجه هذا التحدي الكبير للسلسلة المفنوية للأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو السيد مندوب لكسمبرغ الذى سيتحدث نيابة عن الدول التسع الاعضاء في الاتحاد الاوروبي .

السيد بيترز (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : من خلال المناقشة السنوية بشأن الفصل العنصرى في هذا المحفل ، فان المجتمع الدولي يعرب دائما عن رفضه الاجماعي لنظام الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية اللذين تمارسهما حكومة جنوب افريقيا . ان الدول التسع الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، قد ادانت من جانبها مرارا وتكرارا هذا النظام .

ان الدول التسع الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تدرك الجوانب العديدة السياسية والاقتصادية والانسانية للفصل العنصرى ، وهي تعرب عن أسفها الشديد للآثار الضارة المترتبة عليه . ان نظام الفصل العنصرى ، الذى يقوم على التفرقة العنصرية ، والمميز العنصرى ، والاستغلال والقمع يعرض لأقلية سكان جنوب افريقيا لآلام لا حد لها ، وهذا بهدف تحقيق السيطرة السياسية والاقتصادية للأقلية . وبالنسبة الينا ، فان هذا النظام يشكل انتهاكا لكرامة الانسان ، وانتهاكا لفكرة الحرية الشخصية .

ان الفصل العنصرى يدان اكثر لانه يعد نكرانا مكرسا للحقوق الاساسية للانسان ، وهو بهذا المعنى لا يمكن التوفيق بينه وبين المبادئ التي تشكل الاساس الذى تقوم عليه المجتمعات في بلادنا . ويشكل تحديا مباشرا لمبادئ وأهداف منظمنا .

ان دورة العنف الناتجة عن الفصل العنصرى قد أثارت عدة مرات ، ثورة المشاعر في العالم وأحدث الأمثلة على ذلك هو المظاهرات والاضرابات التي حدثت في الأشهر الأخيرة وما تلاها من قمع . ان هذا الوضع يشغل بالنا الى حد كبير .

هذه هي الاعتبارات ، التي يجب في نظرنا ، ان تسترشد بها الجمعية العامة في دراستها للمشكلة موضوع المناقشة .

واسمحوا لي في هذا الصدد ، ان اعرض موقف دول الاتحاد الاوروبي بشأن مختلف جوانب الفصل العنصرى .

ان الدول التسع تتابع بنشاط هدف اجراء تضيقات اساسية بالوسائل السلمية لنظام التمييز والعزل العنصرين في جنوب افريقيا . ولا يمكن ان نكتفي بتعديلات بسيطة . لقد لاحظنا ان

تدابير معينة قد اتخذت ، او اعلن عنها من قبل سلطات جنوب افريقيا بهدف تعديل بعض جوانب التشريع في شأن الفصل العنصرى . وان الدول التسع تأمل بأن تشير هذه التغييرات الى وعي جديد من قبل المسؤولين في جنوب افريقيا ، وبداية تطور نحو التخلي عن الفصل العنصرى . وفي هذه الحالة يمكن أن تمثل خطوة الى الامام في الاتجاه السليم . ويجب ان يكون واضحاً انه بالنسبة اليها فان نظام الفصل العنصرى يجب ان يزول وان تحل محله حكومة قائمة على الديمقراطية التمثيلية الحقيقية . وان الدول التسع تعتبر أن كل الوسائل التي في امكانها ، وبصفة خاصة طرق المواصلات القائمة ، يجب ان تستخدم لتحقيق هذه الغاية . وينفس هذه الروح فان الدول التسع تدين سياسة المعازل ، التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا وتطلب وضع حد لها ، وهي لم تعترف بأى من هذه الاقاليم المصطنعة .

وجنبا الى جنب في ادانتنا لتشريع الفصل العنصرى ، فاننا نشجب تطبيق القوانين العنصرية بأساليب فالبا ما تكون تحكيمية ووحشية . وان شيوخ المحاكمات السياسية ، والعدد الكبير من المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا ، تشهد على القمع المنظم والمؤسف ضد اولئك الذين يحاولون اقامة مجتمع عادل تسوده المساواة . وبالنسبة لهذا الأمر فاننا نكرر مطالبنا لحكومة جنوب افريقيا بالافراج فورا ودون شروط عن كل المسجونين بسبب معتقداتهم السياسية .

ان الدول التسع لجد قلقة من الاشكال الخاصة للتمييز التي يتعرض لها العمال السود في جنوب افريقيا . وتعرب عن ارتياحها ، في هذا الصدد الى الطابع المشجع للنتائج الاولى لتطبيق الشركات الاوروبية لمدونة السلوك المعتمدة من قبل حكومات الاتحاد الاوربي في ١٩٧٧ . ولا نشك في انه يمكن ان يتحقق تقدم آخر في مجال التعريف والتطبيق لمثل هذه الوسيلة . وان الدول التسع ستعزز ضغطها الرامي الى النهوض بالتغيير السلمي . وستواصل دراسة الوسائل التي يمكن ان تستخدم استخداما مشتركا للتأثير على حكومة جنوب افريقيا .

ان الامم المتحدة يمكن ان تلعب دورا هاما في الجهود المبذولة للقضاء على الفصل العنصرى . ان الدول التسع تشاطر في هذا الهدف العام لمنزلتنا ، وبصفة خاصة فانها تحترم بدقة الحظر المتعلق بتصدير الاسلحة لجنوب افريقيا المقرر بمقتضى القرار ٤١٨ (١٩٧٧) لمجلس الأمن .

ان الدول التسع تتمسك تماما بالمبدأ الاولمبي الخاص بعدم التمييز ، وترفض كل شكل للفصل العنصرى في مجال الرياضة . ومع احترام استقلال المنظمات الخاصة ، والحق الاساسي للافراد في السفر بحرية الى الخارج فان حكومات الدول التسع ستواصل باصرار عدم تشجيع الاتصالات الرياضية التي تنطوى على تمييز عنصرى .

ان الدول المجاورة لجنوب افريقيا قد قامت منذ زمن بجهود لخفض اعتمادها على هذا البلد . ونجد هذه المبادرات مشجعة ، وهي المبادرات التي تستهدف دعم التنسيق الاقليمي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادى . ان الدول التسع ستدرس خلال مؤتمر مابوتو الطريقة التي يمكن ان تشارك بها في هذه المبادرة الهامة .

وفضلا عن ذلك ، فان الدول التسع تواصل تقديم التبرعات الى صناديق الامم المتحدة ، وللمنظمات غير الحكومية الخاصة التي تهدف الى مساعدة سكان جنوب افريقيا الذين اجبروا على مغادرة ديارهم .

وفي الختام ، فان الدول التسع تدين من جديد سياسة الفصل العنصرى واقتناعا منها بأن هذه السياسة محكوم عليها بالفشل . واذ ما واصلت حكومة جنوب افريقيا معارضتها لاقامة مجتمع قائم على المساواة والعدل دون تفرقة على اساس اللون او الجنس ، فان آفاق التطور السلمي في هذا البلد قد تختفي . والدول التسع تأمل ان تستجيب حكومة جنوب افريقيا دون تأخير لما ينتظره المجتمع الدولي منها .

السيدة ماركولى (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : مرة اخرى ، فان موضوع السياسات

العنصرية لنظام الفصل العنصرى الذى تمارسه حكومة جنوب افريقيا يصبح موضع بحث الجمعية العامة . ولاكثر من ثلاثة عقود الآن فان الأمم المتحدة قد ناضلت دوما من أجل القضاء على عقيدة وممارسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ولكن القمع في جنوب افريقيا للأغلبية السوداء لم يتوقف . بل على النقيض من ذلك فانه قد تضاعف ولا يزال يشكل احدى المسائل الملتهبة التي تشين زماننا هذا .

ان السياسة غير الانسانية للقمع ، والاستغلال والتمييز التي يمارسها نظام بريتوريا على الملايين من السود في جنوب افريقيا ، اولئك الذين لم يقترفوا اثما سوى انهم لم يولدوا من البيض ، تلك السياسة ما زالت لم تتغير ، بل انها تفاقمت بطريقة يبدو معها انها تعكس افقالاتا وعدم

الاحساس من جانب نظام جنوب افريقيا بالمعارضة المتزايدة من ضحاياها الابرياء ، والشجب الجماعي والقوى من قبل المجتمع الدولي . ان النظام العنصرى لجنوب افريقيا مستمر في الازدهار والترعرع ، بينما الكرامة ومعظم الحقوق الاساسية والحريات للافارقة في ذلك البلد ما زالت موضع انتهاك جسيم .

ان ميثاق الأمم المتحدة يقوم على كرامة البشر أجمعين ويسعى ، من بين أهداف أخرى أساسية ، الى تحقيق التعاون الدولي وتعزيز وتشجيع الاحترام لحقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بالنسبة الى العنصر ، أو الجنس ، أو اللغة أو الدين . ان جميع البشر ولدوا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق . لقد أصبح من المعترف به الآن أن أي عقيدة أو نظرية للتفرقة العنصرية أو التفوق العنصري تعتبر خاطئة تماما . كما أن التاريخ قد أوضح أنها تلقى الادانة من الناحية الأخلاقية ، وأنها في جميع العصور قد أدت الى ظلم اجتماعي فادح والى حروب ترمي الى ابادة الانسان وتحطيمه .

ان النظام العنصري في جنوب افريقيا قد وضع فلسفته ونشر عقيدته عن طريق المؤسسات بأن السود أدنى مرتبة لذلك فقد حرمتهم من أهم حقوق الانسان والحريات الأساسية ، وفرض عليهم ظروف معيشة تؤدي الى عزلتهم ومنعهم من الاشتراك في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في بلدهم . ونظرا لأن الطابع المميز لنظام الفصل العنصري هي أن هيكله القانوني والسياسي والاقتصادي يقوم على أساس التمييز العنصري والظلم فقد واجه على مدى الاعوام شجبا قويا ومقتا من جانب أمم العالم التي تضم صوتها الى الشعوب المقهورة في نضالها الذي لا يكل من أجل تخليص جنوب افريقيا من العنصرية والقهر والاستغلال والنهب . وهذا يرجع الى أن قضية كرامة الانسان وحقوقه الأساسية هي مسؤولية مشتركة ينبغي علينا جميعا أن نتحملها ، أيا كان البلد الذي ننتمي اليه وأيا كان لونها أو ديانتنا .

وازاء هذا الشجب الدولي المتزايد والاستياء كانت استجابة حكومة جنوب افريقيا هي مواصلة اتخاذ المزيد من التدابير التعسفية . ان تقرير هذا العام للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يمدنا بمعلومات جوهرية فيما يتعلق بالقهر المتزايد من جانب حكومة جنوب افريقيا ضد خصوم هذا النظام . ان عمل اللجنة الخاصة يستحق ثناء كبيرا ونود في هذا السياق ان نقدم تقديرنا الخالص للجنة الخاصة على جهودها الدؤوبة من أجل استعراض جميع أشكال سياسات الفصل العنصري فسي جنوب افريقيا وصداه الدولي ، ودعم النشر الكامل للمعلومات الخاصة بجرائم الفصل العنصري ، والنضال العادل للشعوب المضطهدة في جنوب افريقيا .

ان ذكريات مذبحة سويتو ومظاهرات الطلبة في عام ١٩٧٦-١٩٧٧ ، التي قتل فيها الآلاف من الحفال المدارس أو جرحوا أو تم القبض عليهم ، ما تزال هية في أذهاننا . ان العام الماضي ، كما أتضح من تقرير اللجنة الخاصة قد تميز بمستوى متزايد من المقاومة الوطنية ضد الفصل العنصرى . ان المظاهرات الجماهيرية للطلبة السود ، احتجاجا على التمييز العنصرى والقهر في مجال التسليم ، قد تعرضت للقمع الوحشي . ان اضرابات العمال السود للمالبة برفع أجورهم تمشيا مع مستوى المعيشة ، وللمالبة بحقوقهم النقابية قد تم قمعها عن طريق الاعتقالات بالجملة للنقابيين . ان الاف المسجونين والمعتقلين السياسيين يعانون من التعذيب اللاانساني وسوء المعاملة . ان نظام جنوب افريقيا بينما يحاول خدعة العالم بأنه يؤيد القيام بالاصلاحات المزعومة للتخفيف من القهر العنصرى فانه يقوم بسن المزيد من التشريعات التعسفية التي تقوم على سياسة الفصل العنصرى وترمي الى تكريس والحفاظ على سيطرة البيض على الأغلبية السوداء .

ان وفد قبرص يشجب بشدة جميع التدابير القمعية التي لا تعني فقط أن نظام جنوب افريقيا ، يتجاهل الرأى العام العالمى بل ويتحدى أيضا المجتمع الدولى . ومن الأمور المؤسفة انها تفتتح الطريق للقضاء التام على المظاهر الهشة للحرية وعلى الأمل في حل سلمى ، ومن ثم فانها تقرنا من الامكانية الحتمية لاندلاع المقاومة العنيفة والمواجهة العنصرية . لذلك فانه من المحتم بالنسبة لجميع الدول أن تتكشف من أعمالها من أجل زيادة عزلة نظام جنوب افريقيا ، وتحرير الأغلبية السوداء ، ومن ثم تحاشي اندلاع نزاع أوسع نطاقا . وتقع على الأمم المتحدة مسؤولية أساسية ورسمية حتى لا يتم تحدى أهدافها ومقاصدها وحتى لا تنتهك مبادئها بالكامل . وهذا أمر حتمى ليس فقط من أجل الانصاف والمبادئ ولكن لأن استمرار اعضاء الطابع العسكرى على جنوب افريقيا وتزويدها بالقدرات النووية يشكل تهديدا خطيرا للسلم الدولى في القارة الافريقية وفي العالم أجمع .

ان قرارات الأمم المتحدة قد دعت الدول الأعضاء مرارا الى اتخاذ تدابير محددة بما فى ذلك وقف التعاون الاقتصادى والعسكرى والنووى مع جنوب افريقيا . ان الأغلبية العظمى من الدول قد اتخذت تدابير منسقة من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وقطعت جميع أشكال الروابط الاقتصادية وغيرها مع نظام الفصل العنصرى . ولكن من المؤسف أن نرى ، من واقع التقارير

الأخيرة للجنة الخاصة ، ان هناك دولا بعينها تواصل وضع الاعتبارات الاقتصادية واعتبارات أخرى فوق المبادئ والمعتقدات المملنة ، وفوق المتطلبات الأساسية للضمير ، وتستمر في اقامة علاقات اقتصادية ضخمة مع جنوب افريقيا . ان جميع الدول يقع عليها التزام خاص ازاء الانسانية جمعاء في أن تبذل كل ما في وسعها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وان تمارس أكبر ضغط ممكن على جنوب افريقيا لاجبارها على الرضوخ لمطالب الأغلبية السوداء .

ان قبرص من جانبها ليس لها أية علاقات مع جنوب افريقيا ، وقد قامت منذ استقلالها بفرض عقوبات تجارية واقتصادية ضد جنوب افريقيا ، وحظرت أية اتصالات جوية أو بحرية معها . كذلك فاننا لا تربطنا معها أية علاقات دبلوماسية أو قنصلية أو ثقافية أو رياضية أو غيرها . وبالإضافة الى ذلك ، وفي حدود امكانياتنا المحدودة . فاننا نسهم بانتظام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا وفي برامج الأمم المتحدة للتعليم والتدريب في الجنوب الافريقي ، وصناديق الأمم المتحدة الأخرى الخاصة بجنوب افريقيا . اننا بلد صغير نام يواجه مصاعب مالية زادت بشكل كبير في أعقاب أحداث سنة ١٩٧٤ المعروفة ، الا أننا نلتزم تماما بمبدأ المساواة العنصرية والعرقية في جميع البلاد . واننا نقف بحزم وتعالف الى جانب الشعب المقهور في جنوب افريقيا . ونحن على استعداد ، كما فعلنا في الماضي ، لكي نؤيد أية مبادرات تنبثق عن الأمم المتحدة من أجل تمهيد الطريق للقضاء الكامل على التمييز العنصري في جنوب افريقيا .

ان حكومة قبرص تددين بشدة سياسة البانتوستانات التي بمقتضاها يهدف نظام جنوب افريقيا الى أن يكسب ٧٠ في المائة من السكان في ١٣٥ في المائة من اراضي جنوب افريقيا عن طريق اعلان الاستقلال المزعوم للبانتوستانات والتي تهدف الى تدعيم السياسات اللاانسانية للفصل العنصري ، والى تكريس سيطرة الأقلية البيضاء ، والى تجريد الشعب الافريقي في جنوب افريقيا من حقوقه الثابتة . ان اقتلاع الأهالي من ديارهم بالقوة ونقلهم على نطاق واسع الى مناطق أخرى من أجل تنفيذ الهيكل الجغرافي وتقطيع أوصال هذا البلد بشكل مصطنع انما ينتهك السلامة الإقليمية لهذا البلد والحقوق والحريات الأساسية للشعب .

ان سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري لجنوب افريقيا تشكل أحلك الصفحات في زمننا .

ولقد أصبح من الضروري ، بل ومن الحتمي أن تزيد الجهود المنسقة الرامية الى القضاء الكامل على سياسة الفصل العنصرى ، وخاصة عن طريق تكملة حظر توريد الأسلحة لنظام الفصل العنصرى بفرغى عقوبات اقتصادية الزامية شاملة بمقتضى الباب السابع من الميثاق . ومن الضرورى أن يتم تكثيف النضال من أجل الحرية وتقرير المصير . ان مثال زبابوى هو مثال مشجع ويضئ الطريق لنضال الشعب المقهور فى جنوب افريقيا . لقد أوضح التاريخ أن نضال الشعوب التى تحارب من أجل قضية العدالة ومن أجل حريتها وكرامتها الانسانية انما يؤدى دائما ومهما طال الزمن الى تحررها . ان مسيرة التاريخ لن ترجع الى الوراء أبدا ، وان نضال الشعوب ضد الفصل العنصرى والقهر والظلم سوف ينجح ولا محالة .

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : ربما لا توجد قضية أخرى في العلاقات الدولية حقق بشأنها المجتمع الدولي نفس درجة الاتفاق التي حققها بالنسبة الي رفض الفصل العنصرى والحاجة الى ازالته بصفته نظاما يحط من كرامة الانسان ويهدد السلم والأمن الدولي ، ان أن هناك ما يشبه الاجماع بأن الفصل العنصرى هو جريمة ضد البشرية وجريمة مازالت للأسف دون عقاب .

ومع ذلك ، فان مسألة الفصل العنصرى قد طرحت مرة أخرى على جدول أعمال الجمعية العامة لأنها لم تحل . ومما يزيد الطين بلة ، أن الجهود التي تبذل من أجل تسويتها لا تتناسب الاطلاقا مع الأهداف التي نسعى اليها .

وفي هذه اللحظة عندما ندرس هذه المسألة ، فان نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، مازال يتحدى الأمم المتحدة والرأى العام العالمى باستمراره في سياسة القمع في الداخل وسياسة العدوان في الخارج . ان القاء القبض والتعذيب والاضطهاد وجميع أشكال الاهانة للانسان ، قد أصبحت شيئا عاديا ويوميا في حياة تلك الدولة التي تذكرنا بالنظم النازية في اوروبا بين الحربين العالميتين . ان المصادمات الدموية مع الشعب مثلما حدث في شاريفيل في ١٩٦٠ وفي سويتسو في ١٩٧٦ ، أصبحت متزايدة . ورغم ذلك ونحن في ١٩٨٠ ، فان الأطفال الأبرياء والطلاب والنساء والشيوخ ، هم الذين أصبحوا ضحايا ارهاب الشرطة . وفي نفس الوقت ، فان النظم العنصرى في احتضاره يحاول تدويل نزاعه مع الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وأن يؤجل انهياره . ولهذا فان أعمال الرعب والعدوان ضد أنفولا وزامبيا وبوتسوانا وموزامبيق ، أصبحت ممارسة يومية . ومن الواضح أن العسكريين في بريتوريا يتوقعون أن يخيفوا الدول المجاورة وأن يقللوا من تضامنهم مع الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وكفاحه من أجل التحرر * .

ومرة أخرى ، فقد ثبت كما ثبت في الماضي ، أنه اذا لم يتمكن الشعب من تحقيق استقلاله بالطرق السلمية ، فان عليه أن يحمل السلاح ، وان تزايد المقاومة من قبل شعب جنوب افريقيا ، هو

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد ماشنجيدز (زمبابوى) .

دليل على ذلك . وقد أصبح من الواضح تماما أن هناك وقتا سوف يتم فيه التصادم الواضح بين الأتلية الحاكمة والأغلبية المضطهدة التي تطالب بحقوقها غير القابلة للتصرف التي يضمنها لجميع الشعوب ميثاق الأمم المتحدة و إعلان حقوق الانسان التي يجب الاعتراف بها . ومع زيادة قوة المقاومة ، فان الشعب سيحصل أيضا على دعم المجتمع الدولي من أجل كفاح التحرر . ولكن هذا التضامن يجب أن يكون أقوى وأكثر شمولا وأكثر تحديدا وعمليا . ان هذا ليس فقط التزامنا تجاه شعب مضطهد بل هو اسهامنا في ازالة بؤرة توتر أصبحت أكثر حدة وشمولا كل يوم .

وبدلا من أن تستخلص نتائجها الطبيعية فيما يتعلق بالضرورة الحتمية لتغيير الموقف الحالي ، فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، مثل النظم الأخرى القائمة على القصر ، يحاول عن طريق سياسة الرعب والارهاب أن يقهر مقاومة الشعب ويحاول أن يحتفظ بمواقفه الحيوية ومصالح الأتلية الحاكمة .

وبعد سويتو وشاربفيل ، فان ضحايا ارهاب جنوب افريقيا ، قد أصبحوا رمزا لكفاح التحرر بصورة متزايدة . وقد أزيل تزييف التاريخ فيما يتعلق بالسادة مطلقى التصرف في مصير هذا الشعب . وقد أصبح كفاح شعب جنوب افريقيا جزءا من الكفاح العام للتحرر من السيطرة الأجنبية . ان قصة الجماهير عديمة الارادة التي يجب أن تظل خاضعة للمصالح والمزايا في سياق الحصول على الفوائد ، تثبت كل يوم أنها وهم لا يمكن أن ينخدع به حتى من ينادون بها .

ان نظام الفصل العنصرى الذى يقوم على عدم المساواة من "المهد الى اللحد" في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، سيلقى مصير جميع النظم القاهرة . ان السلطات العنصرية في جنوب افريقيا لا تستطيع البقاء على قيد الحياة بتطبيق سياسة المعازل التي تحاول أن تخدع بها العالم باقامة ما يسمى "بالدول المستقلة" . انما الهدف الحقيقي لهذه السياسة هو هدم الوحدة الوطنية ومنع تكوين الوعي الوطني وضمان مصدر للعمال الرخيصة .

ان النظام العنصرى يحاول أن يمد نظام المعازل الى ناميبيا التي يحتلها بصورة غير شرعية حيث يحاول أن يستمر في استغلال الموارد الطبيعية لذلك الاقليم الدولي بأن يعطي السلطة الى نظام عميل . ونحن نشهد الآن بالضبط محاولة من جنوب افريقيا لتخريب تنفيذ خطط الأمم المتحدة

لناميبيا ، بأن تضع مطلبها غير مقبول ، وهو أن الأمم المتحدة يجب أن تكف عن دعم سوابو كممثل شرعي وحيد لشعب ناميبيا .

وللأسف ، فإن مثل هذه السياسة والممارسة لنظام الأقلية العنصرى ، مازالت تحصل على دعم مباشر أو غير مباشر من مختلف القوى . انه من غير المقبول أنه حتى الدوائر الرسمية في بعض البلدان ، تتخذ موقفا متسامحا تجاه الفصل العنصرى ، وتعطي تفضيلا وألوية للمصالح الاقتصادية للشركات عبر الوطنية أو للاعتبارات الاستراتيجية في اطار المواجهة خارج الاقليم .

ان قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد طالبت الدول الأعضاء لعدة سنوات بأن تقاطع وأن تعزل جنوب افريقيا لكي تجبرها على نبذ سياسة الفصل العنصرى . ان هذه القرارات تحث على وقف كل تعاون مع النظام العنصرى في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وفي مجال الرياضة . ورغم ذلك وطلبًا للتقرير الشامل للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فان ثمان وثلاثين دولة عضو في منظمتنا لها علاقات دبلوماسية وقنصلية مع جنوب افريقيا ، بينما تحتفظ بعض الدول بعلاقات اقتصادية كثيفة مع ذلك البلد . ان مئات الشركات عبر الوطنية ، تتعامل مع جنوب افريقيا وتساعد على التطوير الشامل لاقتصاد ذلك البلد ، وهناك تعاون وثيق مع جنوب افريقيا في المجالين العسكرى والنووى . ان حظر تصدير النفط من قبل دول الأوبك وحظر الأسلحة - المؤسس على قرار مجلس الأمن في ١٩٧٧ ، يتم تجاهلهما وينتهكان . ونحن نلاحظ مع الأسف . أن هناك تعاونًا في مجالات الثقافة والرياضة . وكل ذلك يؤدي بنا الى أن نعتقد ، وأن نستخلص ، أن الاعلانات والادانة العلنية لسياسة الفصل العنصرى التي نستمع اليها هنا في اجتماعات الأمم المتحدة ، لا تؤدي عملها الفعال الذى يهدف الى ازالة هذا الشيء المتبقي من العنصرية وهو أحط أشكال انتهاك الضمير الانساني ، من الحياة الدولية .

وفي اجتماعاتها الوزارية في مابوتو في العام الماضى التي كرسنا لمشاكل الجنوب الافريقي وكذلك في جميع مؤتمراتها الأخرى ، فان دول عدم الانحياز لم تتعهد بأن تعطي التأييد السياسي والمعنوى فحسب ولكن دعمها المادى أيضا لحركات التحرر في الجنوب الافريقي ، مثل المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر شعوب افريقيا لآزانيا اللذين اعترفت بهما منظمة الوحدة الافريقية . ان مثل هذا الدعم والمساعدة ، بالإضافة الى أعمال الأمم المتحدة في المجال السياسي والدبلوماسي ، هما

أفضل وسيلة تؤدي الى ازالة سريجة لنظام الفصل العنصرى ولتحرير شعب جنوب افريقيا من نظام الاستغلال والتمييز الذى أعطي صبغة شرعية من قبل دستور ذلك البلد والذى يمثل تهديدا للسلم والأمن على المستويين الاقليمي والعالمى .

وطبقا للسياسات التي اتخذت في اطار دول عدم الانحياز ومنذ أول مؤتمر لها في بلغراد في ١٩٦١ ، فان يوغوسلافيا تقدمت المعونة في حدود امكانياتها لتأييد ودعم كفاح شعب جنوب افريقيا . ونحن نحفظ بعلاقات صداقة مع حركات تحرر جنوب افريقيا مثل المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر شعوب افريقيا لآزانيا .

وفي اطار حركة عدم الانحياز وفي اطار الأمم المتحدة وفي مختلف المؤتمرات الدولية الأخرى ، فان يوغوسلافيا قد طالبت دائما بتأييد عريض دولي للكفاح ضد الفصل العنصرى وهي مستعدة لدعم جميع التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة ومجلس الأمن لكي يزول نهائيا من فوق تراب جنوب افريقيا ، الفصل العنصرى والعنصرية ، والتمييز العنصرى ، والاستعمار ، لأنها مصادر عدوان وعدم استقرار وتهديد للسلم . وفي رأينا فان مثل هذه التدابير يجب أن تكون ذات طابع اجبارى ومؤسسة على ما جاء في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . واننا ان نفضل ذلك ، فاننا مقتنعون بأننا نسهم في تحقيق أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واقامة السلم ودعم استقلال بلدان تلك المنطقة ومنعها من أن تصبح حلبة لتنافس القوى في بحثها عن مجالات النفوذ والمصلحة .

السيد سيمبانا نيبى (بوروندى) (الكلمة بالفرنسية) : بتاريخ ٢٨ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، أعلنت الجمعية العامة أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية خاصة ازاء الشعب المقهور في جنوب افريقيا وازاء حركاته التحررية . ووفاء منها بالتزاماتها ، فان الجمعية العامة تقوم كل سنة بتقييم الوضع في جنوب افريقيا ، وذلك من أجل اعتماد اجراءات جديدة ترمي الى القضاء على الفصل العنصرى والى اقامة مجتمع ديمقراطي قائم على العدل والمساواة . منذ دورتها العادية الأخيرة ، فان الجمعية العامة وكذلك المجتمع الدولي قد شهدا أحداثا هامة في جنوب افريقيا . وأهم حدث منها - من غير شك - هو انتصار شعب زيمبابوى الذى استقل في شهر نيسان / ابريل الماضى . ان انتصار الحزب الوطنى هو في نفس الوقت تشجيع للكفاح التحررى لشعب جنوب افريقيا وفشل ذريع لحق بسياسة الهيمنة والتوسع الاستعمارى التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . ان التضامن الفعال للدول الافريقية في خط المواجهة ازاء شعب جنوب افريقيا هو تحد آخر لسياسة بريتوريا .

ان هذا الوضع في افريقيا الجنوبية يمثل أحد المعطيات الأساسية لعزم الشعوب على التحرر من السيطرة الاستعمارية والعنصرية . وفي جنوب افريقيا ، شهد العالم مقاومة بطولية لشعب جنوب افريقيا أمام قمع سلطات بريتوريا . وان وفد بوروندى يفتنم هذه الفرصة للاشادة بهذا الشعب البطل الذى يعد تقدمه على طريق الحرية مصدر اعجاب منا جميعا . حقا ، انه بالرغم من سياسة القمع الوحشية لحكومة جنوب افريقيا العنصرية ، فان شعب جنوب افريقيا قد قام كرجل واحد ضد نظام الفصل العنصرى . ويكفينى بهذا الصدد أن أذكر المظاهرات المعادية لهذه السياسة اللاانسانية وكذلك ثورة الطلبة السود على الصعيد الوطنى ضد الفصل العنصرى في التعليم واضرابات العمال السود التى لم يسبق لها مثيل من أجل المطالبة بحد أدنى من المرتبات الأساسية والاعتراف بحقوقهم النقابية ، والامتناع عن استخدام سيارات الشحن ، والامتناع عن دفع أجور السكن المنظمة من قبل الجماعات الافريقية ، وكذلك الحملة الوطنية من أجل تحرير المواطن الكبير نلسون مانديلا والمعتقلين السياسيين الآخرين . كل هذه الأعمال تندرج في نطاق كفاح شعب جنوب افريقيا ضد وحشية سلطات بريتوريا .

يود وفد بوروندى أن يحيي التقدم الذى أحرزه الكفاح المسلح في جنوب افريقيا . والتي تعد أهدافها الأساسية مراكز شرطة جنوب افريقيا والمنشآت الصناعية الاستراتيجية بالنسبة الى بقاء هذا النظام الذى أدانته البشرية كلها مثل مصانع البترول من الفحم وصناعة الأسلحة . وفي إطار الكفاح الشامل ، ليس لنا الا أن نحبي مقاومة الكنائس ورجال الدين وغيرهم من القوى التقدمية التي تبرز أكثر فأكثر في جنوب افريقيا .

أمام هذه المقاومة البطولية ، فان نظام جنوب افريقيا قد خنق صوت الحق وأسكته ، وبدلا من استخلاص العبرة من تحرر الشعوب الافريقية وغيرها من شعوب العالم ، فان نظام بريتوريا اختار سبيل العنف ، ولم تكفه المذابح التي دبرها ضد المتظاهرين المسالمين في شاربيل وسويتو ، فان نظام جنوب افريقيا العنصرى قد قام مرة اخرى بتقتيل الأطفال والطلبة وريات البيوت والأسر والعمال وغيرهم من أعداء الفصل العنصرى . وقام مؤخرا باصدار قوانين قمعية تهدف الى حرمان شعب جنوب افريقيا من الحقوق الأساسية واسكات الصحافة التي لا تتواطأ مع أعماله . وفي سياسته لتصعيد العنف والعدوان ، ليس ضد شعب جنوب افريقيا فقط ولكن أيضا ضد شعوب المنطقة ، فان نظام جنوب افريقيا العنصرى قد قام من ناحيته بتعذيب أشخاص أبرياء والحكم بالاعدام في جنوب افريقيا وفسي ناميبيا على أشخاص أبرياء . وقام أيضا بشن هجمات ضد أنغولا وزمبابوى مما أدى الى خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد . ان قوات العدوان هذه قد احتلت مناطق واسعة في الدول المجاورة ذات السيادة خلال فترات طويلة . وان نظام جنوب افريقيا هذا قد حاك مناورات ضد حكومات ليسوتو وموزامبيق وزمبابوى .

ان المجتمع الدولي قد عبر عن قلقه البالغ ازاء هذه الأعمال غير المعقولة من جانب نظام بريتوريا . وان مجلس الأمن - وهو الهيئة المكلفة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين - قد طرحت عليه هذه الأحداث الخطيرة التي تمثل تهديدا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

ان مجلس الأمن في قراره رقم ٤٧٣ المعتمد بتاريخ ١٣ حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، قد أدان بشدة نظام جنوب افريقيا العنصرى لعمله على زيادة خطورة الوضع ، ولقمعه الجماعي لمعارضي الفصل العنصرى ، وطالب المجلس حكومة جنوب افريقيا بأن تضع بصورة عاجلة حدا نهائيا للعنف الموجه ضد سكان جنوب افريقيا ، وأن تتوقف عن القمع . وأن تعمل على تصفية الفصل العنصرى . ان هذه الهيئة الهامة في منظمة الأمم المتحدة طالبت نظام الفصل العنصرى بأن يقوم بصورة عاجلة بإطلاق

سراح جميع المعتقلين السياسيين بما فيهم نلسون مانديلا وسائر القادة السود الآخرين الذين يجب أن يتعامل معهم خلال حوار ملائم بالنسبة لمستقبل هذا البلد .

اننا نريد أن نذكر أيضا بالقرارين ٤٥٤ الصادر في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، ٤٧٥ الصادر في ٢٧ حزيران /يونيه ١٩٨٠ ، اللذين يدينان عدوان جنوب افريقيا على جمهورية انغولا الشعبية ، وكذلك القرار ٤٦٦ بتاريخ ١١ نيسان /ابريل الذي يدين الاعتداء على زامبيا .

بالطبع ، وكالمعتاد ، فان نظام جنوب افريقيا ، ان يعلم أنه يعتمد على تصويت سلبي في مجلس الأمن ، ويتأكد - بالتالي - من أنه يمكنه أن يقضي على أثر أي تدبير بالحظر يمكن لمجلس الأمن أن يعتمد ضد الدول التي لا ترضخ لمقرراته ، فانه لا يستجيب على الاطلاق لتلك القرارات .

وفي مواجهة تلك التحديات التي ما زال نظام جنوب افريقيا يوجهها لشعب جنوب افريقيا ، فان دول المنطقة والمجتمع الدولي ومنذئمتنا ، ليس أمامهم اختيار سوى اتخاذ التدابير الفعالة بهدف تفادي كارثة خطيرة في تلك المنطقة من العالم .

ان أغلب المتحدثين الذين تحدثوا من فوق هذه المنصة ، قد ذكروا الخطر المتمثل في نظام جنوب افريقيا ضد البشرية . ومع ذلك ، فان بعض الوفود ترى أن الوقت لم يحن بعد ، لكي يوافق المجتمع الدولي على تدابير للضغط على جنوب افريقيا . ان المدافعين عن هذه النظرية لا تحوزهم الحجج والبعض منهم ينادى بعدم استخدام العنف ، أو بعبارة أخرى فانهم يقترحون على الشعب في جنوب افريقيا ألا يلجأ الا للوسائل السلمية لتحقيق حريته . وما من شك في أن هذا الاتجاه يتجاهل عن قصد الوضع السائد في جنوب افريقيا .

ان شعب جنوب افريقيا ، قد أجبر على أن يحمل السلاح من أجل الكفاح ضد المعتدي عليه ، الذي يمتلك أحدث الوسائل العسكرية . ولنقل انه ليست هناك أية مقارنة بين الوسائل الدفاعية المتوفرة لشعب جنوب افريقيا وبين الاسلحة العصرية المتقدمة من الدبابات والطائرات المتوفرة لدى نظام القمع في جنوب افريقيا .

وليسمح لنا بأن نذكر أن القائلين بذلك الكفاح المسالم ، قد شنوا حربا لا هوادة فيها ضد النظام النازي الذي تطابق فلسفته فلسفة الفصل العنصري القائمة على تفوق الاجناس . وفي هذه المرحلة من مناقشتنا ، نود أن نذكر دعاء تلك الوسائل السلمية ، بالتدابير الموصى بها من قبل الجمعية العامة ، بموجب الفصل السابع من الميثاق وهي سلمية في طبيعتها وفي الواقع ، فان الامر يتعلق بحظر ارسال الاسلحة الى جنوب افريقيا ، ووضع حد للتعانق النووي معها وحظر البترول عنها والامتناع عن الاستثمارات فيها وتقديم القروض اليها واتخاذ التدابير المناهضة للفصل العنصري في الرياضة ، وتطبيق العقوبات الاقتصادية عليها .

وأود أن أ طرح سؤالاً وهو : ما مدى الصدق الذي يجب أن نوليه لبيانات تلك الوفود عندما تعارض موافقة مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة على اتخاذ تدابير سلمية أساسا ؟ وهناك وفود أخرى تعارض تلك التدابير على أساس أن الاستثمارات الاجنبية تحسن مصير الاغلبية في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر بأن شعب جنوب افريقيا الممثل في حركة التحرير الوطنية يؤيد اعتماد مثل تلك التدابير ضد جنوب افريقيا .

واسمحوا لي أيضا أن أشير الى البيان المعتمد من قبل مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته الخامسة والثلاثين المنعقدة في فريتاون من ١٨ الى ٢٢ حزيران /يونيه ١٩٨٠ . وفي الواقع ، فان مجلس الوزراء يعتبر أن الاستثمارات الاجنبية والقروض المصرفية ، تمثل دعما لنظام الفصل العنصري وتشجيعا له على ممارسة سياسته التي تعتبر تحديا للرأي العام العالمي . وبطريقة واضحة ، فان مجلس الوزراء يعتبر أن استخدام ما يسمى بالتدابير العادلة مثل مدونة الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ومبادئ سوليفان قد ألحق الضرر الى درجة كبيرة بالكفاح التحرري رغم الحجة القائلة بأن تلك التدابير يمكن أن تلعب دورا بناء فيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا .

ان ذلك البيان قد تأكد ، وذلك أمر يؤسف له ، عن طريق أنشطة بعض الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا التي رفضت الاعتراف بنقابات العمال السود وتورطت في فصل العمال بالجملة انتقاما منهم لاضراباتهم الاخيرة . وليس سرا على أحد أن الشركات عبر الوطنية تسهم في انتاج الاسلحة وادارة قوات العدو ان في جنوب افريقيا .

وبناء على ما سبق وفي مواجهة تعنت جنوب افريقيا ، فان وفد بوروندي يؤيد تماما التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ونود أن نفتتح هذه الفرصة ، للاشادة بأعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بصفة عامة وبرئيسها السفير كلارك من نيجيريا بصفة خاصة ، على العمل القيم الذي قاموا به خلال مهمة اللجنة .

وفيما يتعلق بالتوصيات الخاصة التي قدمتها تلك اللجنة الى الجمعية العامة ومجلس الامن ، فان وفد بلادي يود أن يؤكد ضرورة اتخاذ تدابير في المجالات التالية :

أولا ، وقبل كل شيء ، فيما يتعلق بحظر ارسال الاسلحة لجنوب افريقيا ، فان مجلس الامن قد أصدر الحظر الاجباري للسلاح ضد جنوب افريقيا بموجب قراره ٤١٨ (١٩٧٧) . ولسوء الحظ ، فان جنوب افريقيا قد انتهكت ذلك القرار وتمكنت من الحصول على نظام مدفعية قوى جدا وصواريخ ، وهذا ما كان يمكن أن يتم لولا تواطؤ بعض الدول الاعضاء وبعض الشركات عبر الوطنية . وهنا نود أن نوجه نداء الى جميع الحكومات للامتنال الى أحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن المتعلقة بحظر ارسال الاسلحة لجنوب افريقيا .

ثانيا فيما يتعلق بوضع حد للتعاون النووي مع جنوب افريقيا ، فان المجتمع الدولي يدرك الخطر الجسيم المتمثل في حصول جنوب افريقيا على السلاح النووي . وعلى ذلك ، فمن الملح أن يوضع حد لكل تعاون في ذلك المجال . ان امتلاك السلاح النووي من جانب ذلك البلد ، يمثل خطرا كبيرا بالنسبة للبشرية بصفة عامة ، وبالنسبة لشعب جنوب افريقيا ودول المنطقة بصفة خاصة . اننا نأمل في أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف توقف كل تعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووي .

ثالثا ، فيما يتعلق بالخطر على البترول ، فان وفد بوروندي يشاطر تحليل اللجنة الخاصة التي تذكر فيه :

" أن أعمال العنف التي يرتكبها النظام العنصري ضد شعب جنوب افريقيا وناميبيا وكذلك الاعمال العدوانية ضد الدول المجاورة ، هي ممكنة فقط بسبب قدرته على تغذية جهاز قمعه وآلة حربه . وان تقديم البترول والمنتجات البترولية لجنوب افريقيا يعني التواطؤ مع جرائم ذلك النظام " (A/35/22, Para. 341)

وفي هذا الصدد ، فاننا نود أن نشيد بالحكومات التي اعتمدت تدابير بالنسبة لفرض الحظر ضد جنوب افريقيا ، ومن ناحية أخرى نود أن ندين الترتيبات السرية المبرمة من قبل بعض الشركات الخاصة عبر الوطنية ومن قبل مؤسسات نقل البترول من أجل توصيل البترول ومشتقاته الى جنوب افريقيا عن طريق التمويل غير المشروع من الدول التي تمنع تصدير بترولها الى جنوب افريقيا في اطار العملية التي تسمى بترتيبات المقايضة .

ومن البديهي أن ذلك الحظر لن يكون فعالا الا اذا تحقق شرطان ، الاول هو أن مجلس الامن يجب أن يصدر ذلك الحظر الالزامي في أقرب وقت ممكن . والثاني ، هو وضع حد لكل تعاون أو معاونة مع جنوب افريقيا في صنع البترول من الفحم .

رابعا ، وضع حد للاستثمارات مع جنوب افريقيا وتقديم القروض الى هذا البلد .
ان وفد بوروندي يؤيد دون تحفظ توصيات اللجنة في هذا الصدد ، ومع ذلك فانه يأسف
لأن مجلس الأمن لم يجد من الملائم اتخاذ قرارات تمنع تدفق الاستثمارات الى جنوب افريقيا وتقديم
القروض لنظام الفصل العنصرى . وهكذا وبحجة هذا العجز ، فان بعض الدول الغربية والعديد
من الشركات عبر الوطنية ، تخصص استثمارات وقروضا كبيرة لنظام جنوب افريقيا . وعلى سبيل المثال
هناك مصانع جديدة لتحويل الفحم الى بتروول قد مثلت حسب تقرير اللجنة الخاصة استثمارا يفوق ٦
بليون دولار ، ووفقا لنفس التقرير فان هناك قرضا يقدر ب ٢٠ مليون دوتش مارك سوف تقوم بتقديمه
بنوك اوروبية . وعلى ذلك ، فان وزير المالية لنظام الفصل العنصرى قال ان هذه العملية تعد دليلا
على الثقة بجنوب افريقيا من قبل الدول الأجنبية .

وأخيرا ، فان هناك الاجراءات ضد الفصل العنصرى في مجال الرياضة . ان وفد بوروندي
يعتقد أن عزل جنوب افريقيا في مجال الرياضة سيكون له أثر كبير على السكان البيض في جنوب افريقيا ،
ولذلك فاننا سوف ننضم الى جميع المنظمات الرياضية التي رفضت أن تشارك في أية مناسبات رياضية
مع ممثلي نظام جنوب افريقيا .

ان وفد بوروندي يرى أن الوقت قد حان لاعتماد مثل هذه الاجراءات الرامية الى عزل جنوب
افريقيا عزلا تاما . وان بلدي بوروندي الذى يؤيد المثل العليا في المنطقة ، قد اعتمد الاجراءات
التشريعية التي تحرم أية علاقة مهما كان نوعها مع نظام جنوب افريقيا .

وفي هذا النطاق ، فان حكومة بوروندي ترفض أى ترخيص لعبور الطائرات القادمة من جنوب
افريقيا والمتجهة اليها أيضا . ولقد أملت هذه الاجراءات ، سياسة تضامن شعب بوروندي مع شعب
جنوب افريقيا الذى أتمنى له باسم حكومة بوروندي انتصارات جديدة في كفاحه من أجل العدل
والمساواة .

السيد شلتيم (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : في بيان باسم دول السوق الاوروبية

المشتركة ، أعلن مندوب لكسمبرغ عن تنديدنا بسياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ان حكومة
هولندا تؤيد تماما كل ما ورد في ذلك البيان ، وقد أدانت مرارا وتكرارا هذا الشكل من الفصل
العنصرى والتمييز والاجحاف .

ان الفصل العنصرى يثير الغضب فى بلادى ، ولذلك فان حكومة بلادى تعلق الأولوية القصوى على ازالة الفصل العنصرى . اننا نرفض الفصل العنصرى لأنه يشكل حرمانا للمساواة الأساسية للإنسان . ان استغلال الأغلبية السوداء التي تمنع من التوصل الى المساواة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ، يجب أن يرفض تماما . اننا نعارض مفهوم التطور المنفصل على أساس عنصرى لأنه يتنافى تماما مع العدالة ومع قناعاتنا الأخلاقية والمعنوية .

ان السود فى جنوب افريقيا يحرمون من حقوقهم السياسية الأساسية ، وبالتالي فان حكومة جنوب افريقيا تعتبر أن مستقبل مجتمع جنوب افريقيا يجب أن يكمن فى حرمان الأغلبية السوداء من حقوقهم فى المواطنة وإبعادهم الى الأطراف البعيدة الفقيرة من البلاد . ان ممارسة الطرد هذه التى ما يسمى أرض الوطن ، تؤدى الى معاناة وتعذيب للسكان هناك . ان مستقبلهم لا أمل فيه فى تلك المناطق التى لا جدوى اقتصادية فيها . ان بطالة السود تشهد على ذلك وتشكل خطرا سياسيا متزايدا فى مجتمع جنوب افريقيا ككل .

ان وضع السود فى المدن أيضا يشكل خطورة ، كذلك فان التعسف ضد هؤلاء الناس يزداد دائما بأنهم غرباء فى بلادهم ، وهذه اهانة للكرامة الانسانية . ولقد تم فى الواقع اتخاذ بعض الاجراءات مؤخرا من قبل حكومة جنوب افريقيا وذلك من أجل تخفيف ممارساتها ، ومنح حق الاستيطان بالنسبة لبعض الفئات من سكان المدن السود ، ولقد تم كذلك ، الاعلان عن بعض الخطوات التى من شأنها أن تلغى نظام رخص المرور البغيض . ومع ذلك فاننا بالطبع نرحب بكل ما من شأنه التخفيف من أعباء السكان السود . والحقيقة الباقية أن الأقلية وحدها هى التى استفادت من هذه الاجراءات فى حين أن الأغلبية من السود ما زالت محرومة من العمل والسكن وحتى من الحق فى العيش مع أسرها .

وليس هناك ما يشير الى أن سياسة البانتوستانات قد تم التخلي عنها بل على العكس من ذلك فاننا نسمع أن أحد هذه الكيانات المصطنعة مثل "سيسكي" ، سوف يصبح مستقلا . وليس هناك أى شك فى أن المجتمع الدولى لن يعترف بذلك كما حدث بالنسبة للمناطق الثلاث الأخرى التى أصبحت مستقلة .

وهكذا عندما ننظر في الجوانب الرئيسية لنظام الفصل العنصرى ، فان حكومة هولندا ترى أن التغييرات التي تم إحداها حتى الآن هي تغييرات ثانوية وهامشية بالنظر الى الحاجة الى تغييرات جذرية ضرورية . اننا لا نود أن نقول لمجتمع جنوب افريقيا كيف عليه أن ينظم نفسه ، ولكن انتهاك الحقوق الانسانية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مسائل تهم المجتمع الدولي ككل أينما حدثت .

ان الأغلبية السوداء لا يسمح لها بأن تعرب عن رأيها فيما يتعلق بمستقبلها الدستوري ، وقد لاحظنا انشاء مجلس الرئاسة ولكن السود غير ممثلين في ذلك المجلس . ان حرية التعبير السياسي والمشاركة الحقيقية في الحكومة هي مسائل خارج نطاق السود ، وهذا أمر يضاف الى الشعور بالاحباط نتيجة للتمييز في المجالات الاقتصادية حيث أن السود يعانون من سياسة تمييز في الاجور وعدم توفر فرص العمل .

ان اضرابات العام الماضي في مختلف قطاعات صناعة جنوب افريقيا ، تبين زيادة وعي السكان غير البيض بالنسبة لانخفاض مستوى معيشتهم وعمالهم . ومنذ ذلك الحين ، فقد قامت انتفاضات في سويتو نتج عنها قتل مئات الطلاب وكذا احتجاجات الطلاب غير البيض بشأن المعاملة غير المتساوية . ان هذه الانتفاضات وتلك الاحتجاجات قد ووجهت بالعنف من قبل حكومة جنوب افريقيا وفي نفس الوقت بتأييد المجتمع الدولي .

ان القهر هو الذى يميز الطريقة التي تتبعها السلطات في معاملة المعارضين للحكم فى جنوب افريقيا . ان المعارضين يعنفون ويقدمون لمحاكمات سياسية ويتعرضون لاعتقالات تمسقية وللابعاد وأشكال الضبط والاضطهاد الاخرى . ان سحب جواز سفر الأسقف ديزموند توتو الأمين العام لمجلس الكنائس في جنوب افريقيا ، يظهر تماما هذه الممارسات كما يظهر أيضا مفهوم جنوب افريقيا في العدل ، وان هذا يتنافى تماما مع ما هو مقبول في المجتمع الدولي ، واننا نطالب بالافراج الفوري عن المعتقلين السياسيين في تلك البلاد .

هكذا ترى الفصل العنصرى الذى يعد مأساة . ان العنصرية كامنة في قانون جنوب افريقيا وهو لم يموت ولن يموت كما يعتقد البعض . ومع ذلك ليس لديه أى أمل في الميث . ونحن نأمل فى أن المستقبل سوف يكون في جانب أولئك الذين يؤمنون بالمجتمع متعدد الأجناس القائم على المساواة وجنوب افريقيا التي يسمح فيها للجميع بالمشاركة في تقرير مصير البلاد .

وعلى أية حال فان حكومة هولندا لاتود أن تفضر النظر عن الجهود التي تبذل في جنوب افريقيا نحو احداث تغييرات هامة . ان تلك الجهود تعطينا الأمل انه سوف تتم ازالة الفصل العنصرى وسوف يحدث تحول سلمى نحو مجتمع متعدد الأجناس .

ان هولندا سوف تستمر في ممارسة ضغوطها على حكومة جنوب افريقيا . انها في ذلك ستعمل أولا وقبل كل شيء من خلال الأمم المتحدة ، لأننا نؤمن أن مختلف هيئات هذه المنظمة لها دور هام يجب أن تلعبه من أجل ازالة الفصل العنصرى . وفي هذا الاطار فان حكومة بلادى تلتزم التزاما تاما بحظر السلاح ضد جنوب افريقيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، وفي الواقع فان بيع السلاح الى جنوب افريقيا قد حظر تماما في هولندا على أساس طوعي وذلك قبل اتخاذ هذا القرار .

وفيما يتعلق بالقدرات النووية لجنوب افريقيا ، نود أن نلفت الانتباه الى تقرير صدر مؤخرا من الأمين العام حول هذا الموضوع . وبالنسبة لبلدى ليس هناك أية صادرات نووية الى جنوب افريقيا ، ولن يحدث ذلك مطلقا . ان حكومة بلادى مرة أخرى تدعو جنوب افريقيا كي تصبح طرفا في معاهدة منع الانتشار أو كحد أدنى أن تقبل الضمانات الشاملة .

ومالم تحدث تغييرات جوهرية في السياسة العنصرية لجنوب افريقيا ، وانا لم نتمكن من تحقيق حل سلمى لهذه المشكلة ، فان حكومة بلادى ترى ان زيادة الضغط الدولي أمر لابد منه . اننا على استعداد لتأييد عقوبات اقتصادية أحسن اختيارها ، وبشكل خاص مايتعلق بالنفط . ولكن حكومة بلادى تعتقد أن هذه الاجراءات يجب أن تكون فعالة في تحقيق أهدافنا . وبعبارة أخرى ، لابد من اتخاذ الاجراءات واعتمادها اما من قبل مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من الميثاق أو أن تتم من قبل عدد كبير من الدول التي في امكانها ممارسة ضغوط فعالة على جنوب افريقيا .

ومع الدول الأخرى في السوق الاوروبية المشتركة اعتمدنا مدونة سلوك للشركات وفروعها في جنوب افريقيا . اننا نعتقد أن هذه الشركات باتباعها سياسة تقدمية وغير تمييزية فيما يتعلق بالاجور والعمالة ، في امكانها أن تساهم مساهمة كبيرة في عملية التحول الاجتماعى في جنوب افريقيا .

أود الآن أن أتحدث عن الخطوات التي اتخذتها بلادي . اننا مستمرين في حظر توفير القروض المتوسطة والطويلة الأجل لجنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك قررنا أن نعجل في انتهاء الاتفاقات الثقافية مع جنوب افريقيا . وبالإضافة الى شركائنا في الهنيلوكس فاننا بصدد اتخاذ التدابير القانونية اللازمة التي من شأنها فرض متطلبات معينة من أجل الحصول على تأشيرات الدخول لسكان جنوب افريقيا الذين يودون زيارة بلادنا .

ان هولندا تود أن تصرب عن تضامنها مع ضحايا الفصل العنصري وعائلاتهم . لذلك فاننا نساهم في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا وكذلك صندوق الدفاع والمعونة ، ان هاتين المنظمتين تكرسان نفسيهما لتخفيف العبء عن المعتقلين والمضطهدين . ان حكومة بلادي كذلك توفر المساعدة التعليمية والانسانية لحركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا .

وأخيرا ، أود أن ألفت انتباه الجمعية الى الاعتبارات التالية . ان حكومة هولندا تنظر الى مشكلة الفصل العنصري في الاطار الاقليمي الشامل لجنوب افريقيا . لقد رحبنا بانثاق الدول المستقلة لزمبابوي . ولكن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والاحتلال غير الشرعي لناميبيا مازالا مصدر توتر وخطر على الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة . ان استمرار هذه السياسة أدى الى خلل في عملية التنمية الاقتصادية للدول المجاورة أيضا . وبالتالي فاننا على يقين ان التفسيات الايجابية التي تحدث في الدول المجاورة والتي تفي بتطلعات الشعوب في الحقوق المتساوية وفي الكرامة الانسانية على المدى البعيد ، سوف تؤثر على جنوب افريقيا . وبالتالي سوف تساهم في زيادة الضغوط الفعالة من الداخل .

لذلك فان حكومة بلادي تركز الاموال اللازمة والمساعدات الفنية والتقنية للدول المجاورة لجنوب افريقيا . وفي المؤتمر المقبل الذي سيعقد في ماهوتوفان وزير خارجية هولندا ينوي بحث الطرق التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف دول الجنوب الافريقي في التعاون المتبادل وفي زيادة الاعتماد على النفس أيضا . اننا نحث الدول الأخرى على أن تشارك في هذا المسعى الهام ان هدف الاستقلال الاقتصادي عن جنوب افريقيا له بطبيعة الحال ، أهمية فيما يتعلق بالتدابير التي يمكن أن تتخذ ضد جنوب افريقيا . ان حكومة بلادي تتشاور مع الدول الصديقة

الأخرى وذلك فيما يتعلق بإمكانية اتخاذ تدابير مشتركة بما في ذلك التدابير الاقتصادية من أجل تحقيق التحول السلمي في جنوب افريقيا ، ولكن ليس في امكاننا أن نتجاوز الآثار السلبية لذلك على اقتصاديات الدول المجاورة لجنوب افريقيا . لذلك فان برنامجا خاصا للمساعدة من قبل حكومتنا لا يمكن أن ينظر اليه بعزلة بل انه تكلمة لسياسة تهدف الى التحول السلمي في جنوب افريقيا والاستقلال المبكر لناميبيا وهو ما نسعى اليه جميعا في هذه الجمعية .

السيد منصور (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أولا أن أشكر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ورئيسها السفير كلارك من نيجيريا ، على الوثائق الشاملة التي زودوا بها الجمعية العامة كي تبحث الهند الخاص بـ " سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " .

وبالرغم من أن سرى لانكا تتحدث في وقت متأخر وهناك عدد آخر من المتحدثين سوف نستمع اليهم . الا ان البيانات التي أدلى بها متحدثون عديدون قد يبدو أن فيها تكرار . قد يقال ان نفس القصة تتكرر العام تلو العام في هذا المحفل وفي غيره من المحافل ولكن المشاعر وعدد المتحدثين دليل واضح على مدى اهتمام المجتمع الدولي وعلى تأييده لكفاح شعب جنوب افريقيا ضد نظام الفصل العنصري اللانساني والظالم . وقليل ما أثارت بنود في جدول الأعمال اهتماما مثلما أشار هذا الهند . وبالمثل لم يكن هناك اتفاق رأى ساهق أو كبير حول بنود كثيرة كما انعكس ذلك في قرارات الأمم المتحدة حول هذا الموضوع . ومع كل فهناك فروق طفيفة في الأساليب والمناهج التي اتخذتها الوفود المختلفة فيما يتعلق بعملية القضاء على الفصل العنصري ، بالرغم من أن جوهر المناقشة يوحي بأن الفصل العنصري كنظام يجب أن يبدان عالميا ، لأنه نظام لا ضمير له من الناحية الأخلاقية كما أنه ظالم من الناحية السياسية .

لقد انتعش اقتصاد جنوب افريقيا جزئيا بسبب وفرة مواردها ، وبالمثل فانه واضح تماما ، كما ذكرت اللجنة الخاصة ، ان نظام الفصل العنصري لا يمكن أن ينتعش وهو في عزلة . وفي الميدان العسكري فان التنفيذ الكامل لحظر السلاح وتعزيزه ضد هذا النظام له أهمية حيوية .

ان العنصر يتم انتهاكه ، وهناك اتجاه يندرج بالشر يتمثل في تلك الانباء التي تتواتر من التعاون النووى من جانب مجموعات أجنبية عديدة مع هذا النظام . ورغم الاعمال الانتقامية لنظام الفصل العنصرى بما في ذلك أعمال العدوان ضد الدول المجاورة ، فان الكفاح من أجل التحرر في زمبابوى المجاورة ، يواجه بنصر بطولي لشعب زمبابوى ، وكذلك فان حصار النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية ، قد زعزع ما سمي باستقرار نظام جنوب افريقيا ، وسيكون له أثره على مستقبل نظام الفصل العنصرى .

ورغم واجهة الرخاء والتفوق العسكرى والتخمة في القدرات الدفاعية ، فان نظام الحكم في جنوب افريقيا بيد وانه مدرك لما هو حتمي . لقد تقدم مدى الوعى السياسى في جنوب افريقيا . وهناك انتفاضات تشمل كل الدولة ، ولا تحد الا بواسطة القمع الوحشى والاعمال التمهية التي يقوم بها مكتب أمن الدولة وادارة الامن القومى . فالانطرابات بواسطة مجموعات الطلبة والمجموعات الكنسية والنقابات العمالية ومجموعات الاقليات والتجار ورجال الاعمال ، ترتب برفض الامة للفصل العنصرى والرفعة في اقامة مجتمع ديمقراطى غير عنصرى .

ان الكفاح الوطنى من أجل التحرر لا يقتصر فقط على أنشطة متقطعة ، ولكنه تطور الى حركة قومية حقيقية لا يمكن أن تكبح الى الابد ، بالقوة العسكرية ، وموجة الشعب بأسره لا يمكن أن تكبح أيضا بقوة السلاح . وكما قالت مجلة "يونيتد استيتس آند وورد ريبورت" : انهم على أهبة الاستعداد للحرب للمرة الاولى في المواجهة "

في هذه العملية ما هو الدور الذى يجب أن يلعبه المجتمع الدولى والامم المتحدة ؟ ان تقرير اللجنة الخاصة يستعرض الاجراء الذى اتخذه المجتمع الدولى ضد الفصل العنصرى ، من محاولات عزل هذا النظام ، وتنفيذ العقوبات وسد الثغرات في حذر السلاح ، ووقف الاستثمارات ، ووقف التعاون النووى مع جنوب افريقيا ، وتعبئة الضمير العالمى ضد نظام الفصل العنصرى عن طريق الاجتماعات والاحتجاجات والاحتفال بأيام التضامن الى غير ذلك .

كل هذه يمكن أن تساعد على الاسراع بتقدم اليوم الذى يتحرر فيه شعب جنوب افريقيا من نظام الفصل العنصرى . وعلى المجتمع الدولى مع ذلك أن يواصل التقدم الى الامام ليس بالكلمات ولكن بالاعمال ، وأن يعمل على تعزيز جهود شعب جنوب افريقيا ، ولا يجب أن يستمع

المجتمع الدولي للكلمات المهدئة التي توجه اليه من جانب هؤلاء الذين لا يرغبون في احداث تغييرات جذرية للامر الواقع في جنوب افريقيا . ولا يفيد المجتمع الدولي كثيرا في الوقت الحالي أن ينشغل بأيهما أفضل السرعة أم الخطو الهادئ ، بينما جنوب افريقيا يمكن أن تشتعل سياسيا ان على المجتمع الدولي أن يقول متحدا لنظام جنوب افريقيا أن يرجع الى جادة الصواب ، وهذه مسؤولية أدبية على الجمعية العامة ، واننا يجب أن نكون على مستوى هذه المسؤولية ، وهذا تحد اذا لم نستجب له ، سوف ينطوي على كارثة بالنسبة لنا جميعا .

السيد صلاح عمر العلي (العراق) : من المسلم به أن الفصل العنصري أصبح

اليوم يشكل أخطر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في عالمنا المعاصر ، لأن الفصل العنصري ، ما هو الا أيد يولوجية متخلقة من نتاج العقلية الاستعمارية التي ترتبط بخرافة التفوق العنصري ، التي ابتكرها الاستعمار الغربي في البلدان التي كانت تحت سيطرته . واذ نجد اليوم شعوبا ما تزال ترزح تحت سيطرة أنظمة الفصل العنصري ، وتناضل من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال ، ومن أجل التخلص من الانظمة العنصرية التي فرضت عليها أقسى أنواع الظلم والارهاب ، فالواجب يفرض علينا أكثر من أي وقت مضى ، أن ندعم كفاح تلك الشعوب ضد الانظمة العنصرية ، وما تمثله من أخطار ليس بالنسبة لتلك الشعوب فحسب ، بل بالنسبة لشعوب العالم كافة في كفاحها الانساني تجاه النظم العنصرية ، وهو ما يشهده اليوم شعب جنوب افريقيا على يد طغمة بريتوريا ، والشعب العربي الفلسطيني من قبل نظام الاحتلال الصهيوني .

لقد قدمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تقريرها المرقم A/35/22 وملاحقه ١٩٦١ و٢٠ ، وأود بهذه المناسبة أن أشكر اللجنة ورئيسها السفير غلارك على جهودها القيمة ، في تنفيذ القرارات التي اعتمدها الامم المتحدة لمواجهة تحديات النظام العنصري في جنوب افريقيا . ونلاحظ في تقرير اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري أن جهود الامم المتحدة في سبيل تطبيق القرارات التي اعتمدها المجتمع الدولي تجاه الفصل العنصري ، تقابلها جهود محاكسة من قبل بعض الدول الغربية ، وعلى الاخص الولايات المتحدة الامريكية وشركاتها عبر الوطنية ، ومن قبل الكيان الصهيوني ، لاجل الحد من أثر تلك القرارات والتخفيف من الحصار المفروض على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، خلافا لقرارات الامم المتحدة بهذا الشأن ،

وعلى سبيل المثال فان مجلس الامن في قراره ١٨١ (١٩٦٣) دعا جميع الدول للتوقف عن بيع وشحن السلاح ، وجميع أنواع الذخيرة والمركبات الحربية الى جنوب افريقيا ، كما أن مجلس الامن وسع من الحظر فيما بعد ، وقد قام كل من مجلس الامن والجمعية العامة بالاعراب عن القلق من البناء العسكري المتنامي لجنوب افريقيا ، وفي عام ١٩٧٧ اعتمد المجلس قراره المرقم ٤١٨ (١٩٧٧) حيث دعا جميع الدول الى تحريم التعاقد واعطاء الرخصة للاتفاقات المتعلقة بانتاج وبيع وصيانة جميع أنواع الاسلحة والمعدات والذخائر الحربية ، كما دعا جميع الدول للامتناع عن أي تعاون مع جنوب افريقيا لتطوير الاسلحة النووية .

وبالرغم من تلك القرارات الصريحة الا اننا ما زلنا نلاحظ اصرار بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالاضافة الى الكيان الصهيوني ، على التعاون مع النظام العنصري لجنوب افريقيا في هذا المجال ، وأن هذا التعاون بين الكيان الصهيوني ونظام جنوب افريقيا العنصريين في المجال النووي قد أدى للتوصل الى اجراء تفجير نووي في ايلول /سبتمبر من العام الماضي ، أمام ساحل جنوب افريقيا كما أكدته مصادر علمية عديدة . ولا يخفى على أحد الاخطار التي تهدد افريقيا والعالم من جراء حصول النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل على الاسلحة النووية ، خاصة وأن الكيانين العنصريين المذكورين لم يوقعا على معاهدة حذر انتشار الاسلحة النووية . وان التعاون في المجال النووي يخدم مطامع الطرفين وأهدافهما التوسعية . ان مد النظام العنصري لجنوب افريقيا بالدعم العسكري سيوفر له المزيد من القوة ضد حركة التحرر لشعب جنوب افريقيا ولشعب ناميبيا كما سيشجعه على القيام بمزيد من الحد وان تجاه الاقطار الافريقية المجاورة ، خاصة اذا علمنا أن النظام العنصري في جنوب افريقيا قد أخذ يزيد من انفاقه العسكري حيث بلغت نفقاته العسكرية ما يقارب بليون دولار .

بالإضافة لما تقدم ، فإن الجمعية العامة في قرارات عديدة طلبت من جميع الدول الامتناع عن التبادل التجاري مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . الا اننا نلاحظ أيضا أن نسبة التبادل التجاري قد زادت ، فان بعض الدول الغربية ، وبالأخص الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا ، لم يلتزموا بقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن ، بل بالعكس فقد صعدوا من تعاونهم مع هذا النظام ، فلا يزال هناك المزيد من التعاون في مجال الاستثمارات ، والقروض ، والتزويد بالنفط ، والصيرفة ، والنقل ، بالإضافة الى استمرار العلاقات الدبلوماسية ، والثقافية ، والتعليمية والرياضية معه . ان التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا يتنافى مع مصالح شعب جنوب افريقيا ، ويتعارض مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، ويمد هذا النظام بمقومات البقاء عن طريق دعمه اقتصاديا ، وصناعيا وماليا ، وكذلك عن طريق الشركات عبر الوطنية ، التي تقوم بالتعاون معه من أجل بناء ترسانة عسكرية تثبت أركان النظام العنصرى في مواجهة حركات التحرر الوطني ، وتعمل كقاعدة عدوانية ضد الأنظار الافريقية المستقلة المجاورة .

وأود أن أشير الى ما أعلنه مؤتمر قمة هافانا لبلدان عدم الانحياز حيث ذكر أنه :

” يشعر بتلق بالخ ازاء التعاون الاقتصادى والعسكرى والنووى للدول الامبريالية مع حكومة جنوب افريقيا . لقد أدان المؤتمر بشدة هذا التعاون ، وأوضح أنه لم يسهم فى حسب من اقامة وتعزيز أجهزة القهر المتوفرة لدى نظام بريتوريا ، ولكنه دعم من امكانياتها العسكرية ومن خططها للتطوير النووى ، مما يشكل خطرا على شعب جنوب افريقيا وشعوب الدول المستقلة المجاورة ، وكذلك على السلم والأمن الدوليين ” . (A/34/542, para.76).

ان وفد بلادى يرفض بشدة الرأى الذى يدعو الى عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، بحجة أن ذلك قد يهدد الأمن والسلم الدوليين ، بل ان استمرار سياسة عدم الاعتراف بحق تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب التي تترج تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية ، هو الذى يشكل تهديدا فعليا للأمن والسلم الدوليين . كما أن تعاون ومساندة بعض الدول للأنظمة العنصرية في جنوب افريقيا والكيان الصهيونى يعتبر تهديدا للأمن والسلم الدوليين ، ويشجع تلك الأنظمة العنصرية على المضي في سياساتها العنصرية والاستعمارية . ان التعاون مع الأنظمة العنصرية يعتبر مخالفة صريحة للقرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة

بهذا الشأن ، ولقرارات المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية الذي انعقد في جنيف عام ١٩٧٨ ، والذي أدان الصهيونية وعلاقتها مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ويعرقل الكفاح البطولي العادل الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا لنيل حريته وسيادته الكاملة .

ان الأساس المتين لاقامة علاقات دولية سليمة ودائمة ، ومن أجل انتصار مبادئ الأمن والسلم الدوليين ، يكمن في الاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب التي لا تزال تترجح تحت نير الاستعمار والعنصرية ، في أى مكان من كوكبنا الأرضي . وقد أكد العراق على حق جميع الشعوب المضطهدة والمستعمرة في تقرير المصير ، وهو لهذا يساند بقوة وحزم نضال الشعوب الافريقية من أجل الاستقلال والحرية ، ومن أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى ، كما يقدم الدعم المعنوى والمادى لتلك الشعوب في نضالها من أجل الحرية والكرامة والانسانية ، وسيقف بجانب جميع الشعوب التي ستكافح من أجل نيل حقوقها العادلة .

لقد اعتمدت الجمعية العامة الاتفاقيه الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، كما اعتمدت الاتفاقيه الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها . وان العراق ، الذى انضم الى الاتفاقيتين المذكورتين ، ليود الاعلان عن ترحيبه بازدياد عدد الدول المنضمة الى هاتين الاتفاقيتين ، ويدعو الدول التي لم تنضم بعد الى الاتفاقيتين للاسراع في اكمال اجراءات الانضمام ، تحقيقاً للأغراض السامية التي تتوخاها هاتان الاتفاقيتان .

في ختام كلمتي هذه ، فان وفد بلادى يحيي الكفاح البطولي لشعب جنوب افريقيا الذى قدّم ولا يزال ، التضحيات في مواجهة أبشع أنواع الظلم والقهر العنصرى ، كما يحيي كفاح شعب ناميبيا ، بقيادة منظمة سوابو ، في نضاله من أجل الحرية ، ويحيي المواقف النضالية لدول المواجهة الافريقية ، ويؤكد دعمه المطلق لتلك الدول في نضالها ضد الأنظمة العنصرية والفصل العنصرى .

السيد كرافتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الأمم المتحدة ، لأعوام طويلة ، كانت مجمعة في اتخاذ قراراتها ، مدينة نظام وممارسة الفصل العنصرى كجريمة ضد الانسانية وأبشع انتهاك لحقوق الانسان الأساسية . ان الفصل العنصرى يشكل أبشع شكل من الطغيان ، وهو اهانة للضمير الانساني ورمز بارز على اللامبالاة بشعوب العالم كله ، وهو كذلك تهديد للسلم والأمن الدولى .

ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الذي يؤيد تماما وجهة النظر التي تعارض الفصل العنصرى باعتباره شيئا بغيضا ، يود أن يتطرق الى بعض الأسباب الرئيسية لاستمرار هذا النظام .

ان نظام جنوب افريقيا العنصرى يتمتع بالتأييد القوي من عدد من القوى الامبريالية التي يعتبر تعاونها مع العنصريين هو السبب الرئيسي لوجود الفصل العنصرى وازدياد عدوانيته .

ان الاستنتاج بأن الامبريالية الغربية بالتحديد وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي بالذات هي التي تقدم المتطلبات الأساسية من أجل الحفاظ على بؤر التوتر الأخيرة للاستعمار والعنصرية في القارة الافريقية ؛ أمر مسلم به في الأمم المتحدة وحقيقة لا تقبل الجدل . ان الحفاظ على الجنوب الافريقي تحت رقابة العنصريين والمستعمرين ، أمر ضروري للدوائر الامبريالية وذلك من أجل ضمان مصالحها الاستراتيجية الذاتية . ولهذا السبب بالذات فان بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي تستمر في التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والنووي وأشكال التعاون الأخرى مع نظام بريتوريا ، نظام الفصل العنصري .

وبمساعدة وتعاون عدد من البلدان الغربية الامبريالية ، فان جمهورية جنوب افريقيا قد تحولت الى معقل لمناهضة حركات التحرر الوطني في افريقيا . ان البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، تسليح النظام العنصري لبريتوريا لكي يتمكن هذا النظام من اعاققة ومعارضة التقدم نحو التحرر السياسي والاقتصادي في افريقيا وكذلك لكي يعمل هذا النظام كمنطلق للشورات المضادة . ان العالم يشعر بالقلق والخوف بسبب التعاون النووي مع جنوب افريقيا والذي يشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن في العالم أجمع .

وفي الواقع ، فان هذه السياسة تتم من خلال التعاون الوثيق مع النظام العنصري من قبل عدد من المؤسسات عبر الوطنية والشركات الاحتكارية الوطنية للقوى الامبريالية . ان المؤسسات عبر الوطنية بقوتها الاقتصادية الهائلة لا تضمن لنفسها الأرباح الهائلة فحسب ، على حساب السكان السود والبلونيين في جنوب افريقيا المضطهدين في ظل نظام العبودية ، بل انها تتحكم حقا في الموارد الطبيعية الأساسية في جنوب افريقيا . وبالتحديد في هذا السياق ، فان دور ومهمتي وأجهزة وسياسات البلدان الغربية وأنشطة احتكاراتها في جنوب افريقيا ، يمكن فهمها وكشفها بهذه الطريقة . ان وجود سياسة الفصل العنصري ومرونتها تضمنها الامبريالية والاستثمارات بالبلاتيين . وحسب المعلومات الرسمية ، فان حجم استثمار رأس المال الأجنبي المستثمر من الولايات المتحدة ومن بلدان أوروبا الغربية في اقتصاد جنوب افريقيا ، قد ازداد من ٨٠ مليون راند في عام ١٩٧٠ الى ٢٢٠ مليون راند في عام ١٩٧٨ ، أي حوالي أربعة أمثال .

إن المؤسسات عبر الوطنية تعرب عن اهتمام خاص بناميبيا ، التي تحتل بشكل فيبر قانوني من قبل جنوب افريقيا . ففي ناميبيا توجد ٢٤ مؤسسة أجنبية رئيسية تعمل هناك . ان هذه المساعدة وهذا الدعم الذي يقدم للعنصريين ، يشكل انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولطالب المجتمع الدولي بوضع نهاية للتعاون مع نظام الفصل العنصرى . وفي معارضة تطبيع العقوبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا، فان ممثلي القوى الامبريالية يقولون الكثير بشأن ملاحظة عناصر ايجابية وظواهر تطور في أعمال النظام العنصرى . وهم يشيرون الى الاصلاحات التي يدعون انها تمت من قبل العنصريين في بريتوريا . ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، التي تشرفت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بأن تكون عضوا فيها ، ترفض رفضا باتا جميع هذه الخدع . ان الفصل العنصرى هو نظام بغيض واجرامي ولا يمكن أن يغير الى الأحسن أو أن يطور ، ولكن يجب أن يقضي عليه نهائيا . ان سياسة الترقيع في الفصل العنصرى التي يقوم بها قادة جنوب افريقيا ، هدفها الوحيد هو انقاذ أنفسهم من مصيرهم المحتوم الذي أصبح أكثر قربا نتيجة لانتصار الجبهة الوطنية فـي زيمبابوى وحصول شعب هذا البلد على الاستقلال . ان الحكام العنصريين في جنوب افريقيا ، يهدفون الى اعادة التاريخ الى الوراء من خلال تنفيذهم لسياسة ترقيع وتحسين الفصل العنصرى ، وهم يهدفون من وراء ذلك الى توسيع الشفوط العسكرية المفنوخة ضد البلدان المجاورة والقيام بأعمال تخريبية سرية هناك . ان جنوب افريقيا اليوم ، تؤيد العصابات الرجعية المناهضة للحكومة ، والتي تقوم بعمليات التخريب في اقليم موزامبيق . ولقد نشرت وسائل الاعلام أن العنصريين في جنوب افريقيا يستخدمون المرتزقة وذلك من أجل مهاجمة زيمبابوى وخوض حرب فيبر معلنة ضد هذه الدولة المستقلة حديثا . ان سلطات جنوب افريقيا تمد هؤلاء المرتزقة بالمال والأسلحة كما حدث في دعم سافيمبي الخارج على أنغولا . ويتم القيام بهجمات اجرامية في الاقليم الجنوبي من أنغولا وذلك بالاضافة الى استمرار الاحتلال فيبر القانوني في ناميبيا .

وفي مقابلة مع جريدة " جورنال أوف أنغولا " ، أعلن السيد نجوما ، رئيس منظمة (سوابو) ، أن الوضع الحالي في ناميبيا متفجر للغاية ، وذلك بسبب تكثيف الاعمال من قبل العنصريين في

(السيد كرافتس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

جنوب افريقيا وقتل قادة سوابو من قبل وحدات خاصة تم تدريبها في جنوب افريقيا . وقد أشار أيضا الى أن سياسة مطالمة وتأخير المفاوضات ، تهدف الى كسب الوقت وذلك انتظارا لتغيير في سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بحلول ادارة جديدة فيها . ومع ذلك ، فان هذا النهج المضامر ، الذي أدى الى مأساة فدايعة لشعب جنوب افريقيا سوف يكون مصيره الفشل . ان نجاح حركات التحرر الوطني في افريقيا وانتصار شعب زبابوي الباسل ، سوف يلهمان المضطهدين الذين لم يستسلموا من شعب جنوب افريقيا ، للكفاح باصرار أكثر ضد المنصرية وسياسة الفصل العنصرى والاضطهاد ، ومن أجل الحرية . ان شعب جنوب افريقيا سوف ينفذ حكم التاريخ على سياسة الفصل العنصرى والمنصرية ، وان المجتمع الدولي سوف يؤيده تماما في كفاحه .

ان وفد اوكرانيا يود أن يلفت الانتباه الى الوثيقة A/35/22/Add.1 ، التي توضح بشكل مقنع، بسبب أعمال التخريب من قبل النظام العنصرى المدعم بالقوى الامبريالية ، أن القرارات الهامة لمنظمتنا الهادفة الى القضاء على سياسة الفصل العنصرى لم تنفذ بنجاح . ان أفضل مساعدة يقدمها المجتمع الدولي الى شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، هي أولا وقبل كل شيء مطالبة جنوب افريقيا بتنفيذ القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة والالاحاح باصرار على ذلك .

واننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ينبغي أن تتخذ قرارات تشجب صراحة الدول التي لا تزال تتعاون مع جنوب افريقيا وأن تدعو الجمعية العامة جميع الدول فورا لتنفيذ التدابير للضغط على نظام بريتوريا ، بما في ذلك تدابير حظر توريد النفط والمنتجات البترولية لجنوب افريقيا ووضع نهاية للاستثمارات هناك .

ان وفد اوكرانيا يطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة للمنصرين في جنوب افريقيا ، كما أنه يطالب بتنفيذ ذلك بكل دقة . ان النظام العنصرى الاجرامى لبريتوريا الذى تجاهل بوقاحة ارادة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، لا يترك بدىلا للمجتمع الدولى الا التدابير الاجبارية وتطبيق العقوبات الشاملة على جنوب افريقيا وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . اننا نؤيد المقترح الهادف الى أن يتخذ مجلس الأمن قرارا ملائما في هذا المجال ،

كما قالت بذلك وفود كثيرة ، وذلك بالاضافة الى قرار بشأن عقد مؤتمر دولي خاص بفرض عقوبات على جنوب افريقيا .

ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، يود أن يعلن عن استعداده للتعاون الوثيق مع جميع الوفود التي تهتم باعتماد تدابير وقرارات محددة وفعالة من قبل الأمم المتحدة تهدف الى التنفيذ الفوري والعملي لمهمة القضاء على سياسة الفصل العنصرى .

السيد اسماعيل منصور (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد مضى أكثر من ثلاثة عقود من الزمان منذ أن أثير موضوع الفصل العنصرى للمرة الأولى في الأمم المتحدة . وفي كل عام تعتمد الجمعية العامة القرار تلو القرار تدبى فيه سياسة الفصل العنصرى وتحث على وضع نهاية لهذا النظام البغيض . ولقد طلب كل عام من الدول الاعضاء أن تتعاون عن طريق اتخاذ الخطوات الملائمة التي تتراوح ما بين قطع جميع صور الاتصال مع جنوب افريقيا وبين العقوبات والحظر ضد تلك الدولة وكان الغرض هو عزل نظام الأقلية البيضاء في تلك الاقليم عن المجتمع الدولي ، وحرمانه من أى تأييد أو مساعدة أو تعاون يمكن أن يدعم النظام ، وسياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها . ومع ذلك ، فان نظام الأقلية البيضاء غير الشرعي اليوم في جنوب افريقيا قوى كما كان دائما وان الفصل العنصرى بدلا من أن ينهار ، في الواقع يزداد انتشارا . وقد حدث هذا لأن بلدانا عديدة في موقف يسمح لها بممارسة الضغط على جنوب افريقيا ، قد فشلت في اتخاذ التدابير الضرورية التي دعت الى اتخاذها الأمم المتحدة ، هذا الافتقار للإرادة السياسية من جانب البلدان المعنية مكن نظام جنوب افريقيا من مواصلة سياسة الفصل العنصرى في تجاهل تام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/35/22 ، والذي وزع على جميع الأعضاء في هذه الجمعية عرض مختلف اجراءات القمع التي قام بها نظام جنوب افريقيا ضد معارضي الفصل العنصرى . وتضمنت اجراءات الاعتقال العشوائية للطلبة وقادة نقابات العمال وفرغى أوامر الحظر وأحكام السجن القاسية على المعاربين من أجل الحرية . ان التعذيب وسوء معاملته المحتجزين السياسيين والمسجونين ، هي من الأعمال العادية التي ترتكبها شرطة جنوب افريقيا وان المطالبات على مستوى العالم باطلاق سراح نلسن مانديلا ، القائد الافريقي الاسود الذى يقاسى في سجن روين ايلند الرهيب على مدى الستة عشر عاما الماضية ، لم تلق الاذانا صماء . وما يزعج وفد بلادى أيضا ، تلك التقارير الواردة عن التعاون العسكرى بين بعض الدول ونظام الأقلية في جنوب افريقيا . مثل هذا التعاون ، في صورة امدادات جديدة من المعدات العسكرية المتطورة ، ونقل التكنولوجيا ، والاستثمارات في الصناعات العسكرية ، يشكل انتهاكا خطيرا لقرار الأمم المتحدة الخاص بحظر السلاح ضد جنوب افريقيا . وفي نفس الوقت ، فان تدفق

رأس المال الاجنبي والاستثمارات الاجنبية للتنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا مستمر بالرغم من النداءات المتكررة لوضع حد لمثل هذا التعاون . وهذه الاجراءات كلها ، قد أعبلت جهود المجتمع الدولي في الضفد على جنوب افريقيا حتى تضطر الى التخلي عن ممارسة القمع والتمييز العنصرى . تلك الاجراءات غير مسؤولة ترتكب ضد شعب يكافح من أجل المساواة والعدالة .

ان بلادى أدانت وما يحزم سياسة الفصل العنصرى التي تفرق بين البشر على اساس اللون ، وتقمع الغالبية السود بغية الحفاظ على تفوق وسيطرة الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا . ان مثل هذه السياسة لا تتعارض فقط مع مبدأ المساواة والكرامة الانسانية ، ولكنها تمثل أيضا مصدرا للتوتر والنزاع الذى يهدد السلم والأمن الدوليين . ان حرمان الشعب الاسود في جنوب افريقيا من حقوقه ومن كرامته ومن دوره المشروع في الحياة في بلده ، هذه السياسة قد ولدت مشاعر الاحباط الخطيرة والاستياء بين الغالبية الساحقة من السكان السود . وفي نفس الوقت فقد شجعتهم ، وشجعتهم بحق ، على اللجوء الى كل الوسائل المتاحة لهم ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، حتى يحمروا أنفسهم من اغلال الفصل العنصرى . ان الانباء الواردة عن اكتساب الحركة المناهضة للفصل العنصرى لقوة دفع جديدة ، بين العمال والطلبة والجماهير السود في جنوب افريقيا ، لم تدهش المجتمع الدولي .

وفي ضوء الموقف القائم على القمع الذى يتخذه نظام الاقلية البيضاء ، فان الحركة المناهضة للفصل العنصرى في جنوب افريقيا تستحق تأييدنا الكامل وتشجيعنا . ان وفد بلادى من جانبه يود أن يؤكد من جديد تأييده القلبي للشعب في جنوب افريقيا في كفاحه ضد الفصل العنصرى . وكذلك ، فاننا نود أن نحیی تحية حارة ، لجميع زعماء حركة التحرر في جنوب افريقيا ، على اخلاصهم وتضحياتهم من أجل قضية نبيلة .

ان بلادى كانت من أول الدول التي قطعت كل الروابط والاتصالات مع جنوب افريقيا ، وهناك حظر كامل على كل أنواع العلاقات التجارية والاقتصادية بين ماليزيا وجنوب افريقيا ، وحظر تام للسفر بين البلدين . ان ماليزيا أيضا من بين البلدان التي بدأت في العمل على إرد جنوب افريقيا من الكومنولث . وسنواصل سياستنا القائمة على المقاومة الكاملة ضد جنوب افريقيا ، حتى يتم الانصياع الى صوت المجتمع الدولي .

ان مفتاح النجاح للكفاح ضد الفصل العنصرى من جانب شعب جنوب افريقيا يكمن في تأييد المجتمع الدولي الكامل من الأعماق لقضيته . ولقد اعتبر العالم الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية يجب القضاء عليها . ومع ذلك ، فان ما تفتقر اليه هو الارادة السياسية من جانب العديد من الدول الأعضاء في منظماتنا . وأود أن أنتهز هذه الفرصة كي أحث أولئك الذين لا يزالون يبقون على العلاقات العسكرية والاقتصادية مع نظام الأقلية في جنوب افريقيا ، وأولئك الذين يواصلون التعاون معه في أى ميدان من الميادين أن يدلوا على ما يتحملونه من مسؤولية والتزامات بقطع جميع العلاقات مع جنوب افريقيا . أما بالنسبة لنظام الأقلية البيضاء فاننا نحثه أن يعي الدرس ؛ لأنه اذا لم يغيّر من سياسته فسيكتب على هذا النظام أن يواجه تيارا من العنف واراقة الدماء . وكما نود أن يتم تجنب ذلك عن طريق الانتقال السلمي نحو المساواة والعدالة للجميع ، بغض النظر عن اللون أو العقيدة .

السيد رانغا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : انني أعتبر أنه شرف عظيم بالنسبة لي

أن أتمكن من أن أخطب الجمعية العامة بشأن " سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا " كممثل لبلد معروف تماما للعالم بأسره بتأييده للنضال ضد العنصرية وجميع أشكال السيطرة .

واليوم ، فانني أعتبر نفسي محظوظا نتيجة لارتباطي وتعاوني الشخصي الوثيق مع الأب الروحي لأمتنا ، المهاتما غاندى ، الذى كان أيضا أبا للحملة ضد نظام الفصل العنصرى البربرى البغيض ، وان أقف أمامكم اليوم تتدافع الى ذهني الذكريات الحية لاشتراكي في النضال الذى قاد هذا الرجل الضعيف البنية ، الحديدى الارادة ضد الامبريالية والسيطرة الاستعمارية . ومثلي ، كان هناك في ذلك الوقت مئات الآلاف من الشباب - رجالا ونساء - ألقوا بأنفسهم في نيران ولمهيب النضال من أجل حرية الهند - بايماة وبنداء من هذا الزعيم الكبير - المهاتما غاندى .

وكما هو معروف تماما ، فان المهاتما غاندى قد فكّر وصمّم وحسّن من سلاح فريد ، طابعه عدم استعمال العنف أى المقاومة السلبية " الساتياغراها " من أجل تحرير الشعوب المقهورة ولحرية شعبه . ولقد كان أول شيء تقريبا شعر به " المهاتما غاندى " عند وصوله الى جنوب افريقيا كشباب صغير عمره أربعة وعشرون عاما ، هو مناخ القمع الثقيل للتعسف والخطرة العنصرية وهذا التمييز السائد في هذا البلد . ان الهنود الذين استوطنوا في جنوب افريقيا بأعداد كبيرة كان معظمهم

من عمال اليومية ، وكان المستوطنون البيض ينظرون اليهم - كغيرهم - من الأفارقة السود - على أنهم مجرد مواشي ودواب وبذلك تعرضوا لجميع أشكال القوانين والأحكام غير الانسانية والتجنب الاجتماعي . ولذلك فلقد ثار لدى المهاتما غاندى بسرعة شعوره النامي بالعدالة الاجتماعية والانسانية كنتيجة لتجربته الشخصية في امدار الكرامة التي تعرّض لها أهل بلاده وكذلك الأفارقة السود . لذا ، فقد آلى على نفسه أن يبدأ فوراً بمهمة تعبئة المجتمع الهندي للنضال ضد هذا الظلم الاجتماعي غير الانساني . وقد كان هذا بداية نضال طويل له قيمته التاريخية . وقد جاءت نقطة التحول مع مقرر حكومة ناتال بشأن اصدار مشروع قانون لحرمان الهنود من الامتيازات الوطنية والحقوق الانتخابية . ولقد فهم المهاتما غاندى بسرعة الآثار الخطيرة لهذا القانون فنصح أبناء شعبه بمعارضة ذلك عن طريق عمل منسق . لقد ذهب الى جنوب افريقيا للعمل كمحام في قضية أمام المحاكم . لكن مصير الانسانية وضع له مهمة أنبل من ذلك . فلقد فرضت عليه التطورات في جنوب افريقيا أن يمد اقامته لعشرين عاماً وأن يحشد كل قواه الروحية الكامنة وليحول هذه التجربة المؤسفة الى قوة روحية خلاقة . وقد كانت هذه هي القوة التي أثرت فيه وحركت الدفعة الثورية لجميع الشعوب المقهورة والمضطهدة في العالم لتكافح من أجل حقوقها الانسانية .

لقد استمر النضال ضد العنصرية والتمييز العنصرى بشكل أو بآخر ، كما انتشر أيضا الاعتراف بعدالة القضية التي نادى بها المهاتما غاندى . لقد توقع المهاتما غاندى حتمية المواجهة مع حكومة الجنوب الافريقي ان أجلا أو عاجلا ، وعلم من تجربته أن القوة الغاشمة ، مهما كانت وحشيتهما ، لا تستطيع أن تقهر روح التحدى المتأصلة في الانسان اذا كان على استعداد لأن يتحدى ويتحمل . ان ما وجد أنه هو نفسه قادر على أن يفعله ، دَرَب الآخريين على أن يفعلوا مثله . وأمكن توسيع المقاومة الفردية وتنظيمها حتى أصبحت نضالا عاما جماعيا لاقامة المعادل الروحي للحرب .

في عام ١٩٠٧ صدر قرار يطلب من جميع الهنود ، رجالا ونساء ، أن يسجلوا أسماءهم وأن تؤخذ بصمات أصابعهم . وقد نصح المهاتما غاندى المجتمع الهندي أن يرفض أن يتقدم لهذه السهانة وأن يتحدى هذا القانون ولو أدى ذلك لاعتقالهم . وفي عام ١٩٠٨ ، تم اعتقاله وتبع ذلك حركات المقاومة السلبية " ساتياغراها " . وقد تم اعتقاله للمرة الثانية في نفس العام . وفي عام ١٩٠٩ اعتقل للمرة الثالثة . وانتشرت المقاومة السلبية " الساتياغراها " . وفي وقت ما كان هناك حوالي خمسين

ألف عامل مؤقت مضربين عن العمل ، وعدة الآف آخرين من المهنود في السجون . ولقد عاوت "كاستوريا" زوجة المهاتما غاندى زوجها في هذا النضال ببراعة ، وكذلك عاونه مساعده البريطاني " السيد هنرى بلوك " وقد حاولت الحكومة قمعه لدرجة أنها استخدمت قوة السلاح وفقد الكثيرون حياتهم . وفي النهاية ، كما قال من كتب تاريخ حياة المهاتما غاندى :

" اضطر الجنرال سمطس أن يفعل ما فعلته كل حكومة حاولت أن تعارض غاندى ، وهو أن يستجيب " .

وكانت هذه هي الاستجابة الأولى من نوعها . وفي كانون الثاني /يناير عام ١٩١٤ ، تم التوصيل الى اتفاق مؤقت استجاب الى أهم المطالب الهندية . وبالرغم من أن المهاتما غاندى قد بدأ بقضية التمييز العنصرى من أجل الشعب الهندى الأصيل الذى كان يمارس ضده التمييز العنصرى في جنوب افريقيا ، لكن في الأعوام التالية امتد اهتمام الهند الى جميع الأجناس غير البيضاء ، وذلك بعد أن اعتمدت حكومة جنوب افريقيا التفرقة العنصرية كسياسة رسمية تفرق بين المجتمعات على أساس العرق وتكر عليها الحقوق المتساوية والمزايا .

أود أن أضيف أن المهاتما غاندى بارك جبهة تحرير الشعوب المستعمرة والملونة وكذلك مؤتمر عموم افريقيا الذى نظمه في نهاية الحرب العالمية الثانية اللورد فنى بروكواى ، وجومو كينيا تسانا ، وجورج فاد مور ، والبروفيسير أ . ج ستوك ، والسيد ماكونن ، والمؤلف السيد بترابراهيمز وأناسا شخصيا . وهكذا فقد قدم دعمه لمطلبنا بأن تعترف القوى العالمية التي جاءت بعد الحرب العالمية بجميع حقوق الشعوب الملونة والمستعمرة .

لقد وجد هذا الدور الرائد للهند اعترافا تاريخيا به كجزء من حركة حقوق الانسان عند ما بدأت الأمم المتحدة بحثها لموضوع العنصرية في جنوب افريقيا في عام ١٩٤٦ بناء على طلب حكومة الهند . ولقد عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الأولى في تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٤٦ . وهنا ، قدمت الهند قضية المعاملة غير العادلة للمهنود في جنوب افريقيا . وأثناء تلك الدورة ، ونتيجة لاصرار الهند ، أصدرت الجمعية العامة قرارا يعلن ما يلي :

" انه للمصلحة القصوى للانسانية يجب أن نضع هذا للاضطهاد والتمييز

العنصري " (قرار ١٠٣ (د - ١) .

ومنذ ذلك الحين بدأت التطورات الثورية والتاريخية تأخذ مكانها في العالم ، وبدأت أمم كثيرة -
كبيرة وصغيرة - تتبوأ مكانها الحقيقي بعد أن أطاحت بأغلال السيطرة الخارجية .

والآن نجد أن ١٥٤ دولة من جميع قارات العالم تلعب دورها البناء كأعضاء في الأمم المتحدة ، ان زماهورى كانت من بين آخر الدول التي تشرفت بانضمامها الى مجتمع الدول والأمم الحرة والمستقلة . وباسم وفد بلادى أود أن أعبر عن تقديرنا الى شعب زماهورى البطل لانجازة العظيم . ان وفد بلادى يود كذلك أن يسجل تقدير الهند للاسهام الناجح من جانب الأمم المتحدة في بزوغ هذه الدولة المستقلة الجديدة .

وفي وسط هذا النصر للانسانية فاننا نتذكر اليوم الشعب الأسود التعميس في جنوب افريقيا ، وبصفة خاصة هؤلاء القادة مثل السيد نلسون مانديلا ، الذين مايزالون يناضلون من أجل تحقيق الأهداف النبيلة في جنوب افريقيا . ان قلوبنا أيضا مع هؤلاء الأبطال الشجعان من رجال ، ونساء ، وأطفال الذين ما زالوا يناضلون لتحقيق حقوقهم الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها اقامة حكوم الأغلبية . ومن سوء الحظ حقا أنه رغم الضغط المستمر والمركز من جانب المجتمع الدولي ، فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا مازال يتجاهل بكل صلف وغطرسة كل نداءات الضمير العالمي لوضع حد لهذه الأعمال غير المتحضرة والكريهة للفصل العنصرى . ان وفد بلادى قد لاحظ أن بعض المفكرين ذوي النفوذ في جنوب افريقيا قد ابتدعوا فكرة اقامة أوطان خاصة بالبيض وسط الأفارقة السود في ذلك البلد . وفي رأى وفد بلادى ، أنه ليس هناك ما يمكن قبوله من جانب الانسانية جمعاء في عصرنا هذا سوى التحقيق الكامل لحكم الأغلبية بالنسبة لشعب جنوب افريقيا . وقد شهدنا أخيرا بعض التقارير الصحفية عن استرخاء حكومة جنوب افريقيا بالنسبة لبعض الاجراءات المتعمتة ضد الأفارقة السود . ورغم أن ذلك قد يكون نتيجة للضغوط سواء من داخل جنوب افريقيا أو من خارجها ، فان هذه التنازلات ، في الواقع ، أقل من القليل . وهناك تفاوت كبير كما هو الحال في جوانب عديدة من الحياة ، في المنشآت التعليمية الخاصة بالأطفال السود بالمقارنة بالمنشآت الضخمة والعالمية الخاصة بالأطفال البيض . كم من الوقت سوف يستغرقه نظام الفصل العنصرى الأبيض في جنوب افريقيا حتى يقدم التعليم الاجبارى للأطفال السود على نفس المستوى ؟ ان مثل تلك التنازلات لن تكون بدىلا عن الاعتراف الكامل بحقوق الانسان لهؤلاء الناس ، وحكم الأغلبية ، والحرية السياسية .

وفي الفقرة ٢٩٤ من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/35/22) نقرأ مايلي ، بين أمور أخرى .

* ان خطر النزاع قد تزايد نتيجة للقوة العسكرية المتزايدة للنظام وجهوده المحمومة للحصول على القدرة النووية * .

وفي هذا المجال ، فاننا نندد بأن بعض الدول الفنية في العالم تتعاون دون وعي مع جنوب افريقيا في مختلف المجالات ومن بينها المجال النووي ، ومن ثم تشجع الحكام العنصريين في جنوب افريقيا على تجاهل حقوق الانسان وكرامة الغالبية السوداء . اننا نود أن نناشد مرة أخرى كل الدول التي تتعاون مع جنوب افريقيا أن تدرك تيار التاريخ ، وخاصة بعد النصر البطولي لشعب زمبابوي الشجاع ، وأن تمد يدها الى المجتمع الدولي مرة واحدة والى الأبد لازالة مآس الفصل العنصري .

ان وفد بلادي لاشك ، في أنه مهما كان نضال شعب جنوب افريقيا طويلا وشاقا فسوف يتحقق له النصر في النهاية . انهم يجب أن يتأكدوا من أن نضالهم هو نضالنا أيضا . اننا نشاركهم آلامهم ومعاناتهم من كل أعمال الاضطهاد التي ترتكب ضد هم . اننا سوف نؤيد هم بهزم حستى يحققوا نصرهم .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٩